

دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار  
(دراسة مقارنة لمصر وجنوب افريقيا 2002-2018)

**The Role Commercial Banks in developing investment  
(A Comparative Study of Egypt and South Africa 2002-2018)**

إعداد  
د. هشام سالم أبو عميرة  
مدرس اقتصاد معهد أكتوبر العالي للهندسة والتكنولوجيا

## المستخلص

تلعب البنوك دوراً هاماً في تمويل المشروعات وتحفيز الاستثمار، وكذا إعادة توجيه المدخرات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، وبالتالي توجد علاقة قوية بين التمويل والنمو، حيث أوضحت الدراسات حول التمويل أن الوساطة المالية ضرورية للابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي، وأن هناك ارتباطاً إيجابياً بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وكذلك أن التقييد المالي مثل القيود الحكومية على أسعار الفائدة ووضع سقف ائتمانية فضلاً عن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص يميل إلى إبطاء التنمية المالية والنمو الاقتصادي. وغالباً لا تستطيع أغلبية الشركات في اقتصاد ما أن تعمل من خلال التمويل الذاتي، ولذلك فإن النظام المصرفي يدعم الإنتاج والنمو من خلال تيسير تدفق الموارد من وحدات الفائض أو المدخرات إلى المستثمرين، وفي ضوء ذلك فقد ركزت مشكلة البحث على دراسة دور البنوك تحفيز الاستثمار والتعرف على دور البنك المركزي في التأثير على سياسات الاستثمار التي تتبعها البنوك، وكان الهدف الرئيسي للدراسة هو أن تقييم دور البنوك في دعم الاستثمار في مصر ومقارنتها بمثيلتها في دولة جنوب أفريقيا. وتم افتراض أن هناك تدنى في مساهمة البنوك في تمويل الاستثمار في مصر مقارنة بدولة جنوب أفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الخاص والسبب الرئيسي في ذلك هو مزاحمة الحكومة في الافتراض المقدم للاستثمار، وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع دعم الدولة والبنك المركزي للقطاع الخاص من إعفاءات وغيرها.

### الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الخاص، البنك المركزي، بنك الاحتياطي في جنوب أفريقيا، أثر المزاحمة.

### **Abstract**

There is a strong relationship between finance and growth, as studies on finance show that financial intermediation is necessary for technological innovation and economic growth, and that there is a positive correlation between the financial sector and economic growth, as well as financial restrictions such as government restrictions on interest rates and setting credit ceilings, as well as government competition for the private sector. It tends to slow financial development and economic growth. Often the majority of companies in an economy cannot operate through self-financing, and the banking system supports production and growth by facilitating the flow of resources from surplus units or savings to investors.

The main objective of the study was to evaluate the role of banks in supporting investment in Egypt and to compare it with its counterpart in the country of South Africa. It has been assumed that there is a decline in the banks' contribution to financing investment in Egypt compared to South Africa. The study found a decrease in the credit extended to the private sector, and the main reason is the government competition in the borrowing provided for investment. The study continued to encourage the state and the central bank to support the private sector from exemptions and others.

### **Key words:**

Private investment, the central bank, The Reserve Bank of South Africa, Crowding out effect.

## مقدمة:

إن توفير الموارد المالية قضية ضرورية لرفع معدلات الاستثمار وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد بين فروع القطاعات المختلفة، كما تعد إحدى القضايا الجوهرية التي حظيت باهتمام متزايد على مستوى أدبيات التنمية والسياسات الاقتصادية، بما يعنيه ذلك من الانشغال بقضية تعبئة ورفع معدلات الادخار المحلي والموقف من مصادر التمويل الخارجية وأشكال ذلك التمويل وحدوده.

وعلى الرغم من الوعي - على صعيد الواقع والتجربة التاريخية- بالدور الهام الذي لعبته البنوك في تعبئة المدخرات وتوفير التمويل اللازم للاستثمار في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ثم اليابان فضلاً عن كوريا، إلا أن الاهتمام بذلك الدور على صعيد الأدبيات الاقتصادية لم يبرز بشكل واضح إلا في نهاية القرن العشرين، وتمثل المحور الرئيسي في الربط بين التنمية المالية والتحرير المالي من جهة، والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى ففي البداية ركزت الأدبيات والتي تبناها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على قطاع البنوك والخدمات المصرفية، وانصرفت إلى إثبات الأثر الإيجابي لتحرير سعر الفائدة والمعاملات المصرفية على كل من الادخار والاستثمار وكفاءة الوساطة المالية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واعتمدت تلك الأدبيات على الدراسات التطبيقية للتأكيد على أن الدول التي حققت نمواً سريعاً قد اشتركت على الصعيد المالي في مجموعة من المزايا الرئيسية تتمثل فيما يلي:

1. ارتفاع دور البنوك (بالمقارنة بالبنك المركزي) في تقديم القروض وتوزيعها بين القطاعات.

2. ارتفاع سيولة سوق رأس المال.

وفي إطار ما سبق، وأخذاً في الاعتبار القصور في الموارد اللازمة لتمويل التنمية في مصر وانخفاض معدل الادخار، يكمن السؤال الأساسي وهو إلي أي مدى يمكن للبنوك أن تقوم بكفاءة بدورها في تمويل الاستثمارات في مصر؟

## مشكلة البحث:

المشكلة البحثية تكمن في التعرف على دور البنوك في تمويل الاستثمارات حيث أنه وعلى الرغم من أهمية البنوك في تجميع المدخرات ومن ثم إعادة إقراضها لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية والأفراد إلا أن درجة تأثير هذا الدور وفاعليته في تحفيز الاستثمار تختلف حسب السياسات النقدية والقواعد المصرفية التي يطبقها البنك المركزي والذي يعد الجهة القائمة بالإشراف والرقابة على البنوك، وخاصة في ضوء التطورات التي شهدتها الأسواق المصرية بدءاً من عام 2004 مع بدء خطة للإصلاح المصرفي التي شملت كل من البنوك العامة، والبنوك المشتركة، والبنوك الأجنبية، والبنوك المتخصصة والتي قام البنك المركزي المصري بإعدادها حيث قام بعمليات إعادة هيكلة لبعض البنوك العامة وتخراج بنوك أخرى حتى تستطيع تلك البنوك المنافسة، كما قام أيضاً بزيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك وفي ظل هذا كان البنك المركزي ومازال يمتلك الكثير من الأدوات التي غالباً ما يستخدمها في التأثير على الائتمان الممنوح من قبل البنوك وبالتالي التأثير على معدلات الاستثمار.

وبناءً عليه فإن الدراسة تركز على تحليل أداء البنوك في مصر ودورها في تحفيز الاستثمار وأوجه القصور التي تآثر على حركة الاستثمار بالإضافة إلى تعرض الدراسة إلى التعرف على دور بنك الاحتياطي لجمهورية جنوب أفريقيا في رفع قدرة البنوك في تمويل الاستثمارات.

#### أهداف البحث:

1. التعرف على أهمية البنوك للنهوض بمعدلات الاستثمار.
  - أ. التعريف على أنماط توظيف الأموال بالبنوك.
  - ب. التعريف على سياسة توظيف الأموال بالبنوك.
2. تقييم دور البنوك في دعم الاستثمار في مصر.
  - أ. تحليل دور الجهاز المصرفي في النشاط الإقراضي.
  - ب. تحليل أثر الائتمان المصرفي على الاستثمارات المنفذة على المستوى القومي.
  - ج. تحليل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في مصر.
3. التعرف على دور البنوك في جنوب أفريقيا في رفع معدلات الاستثمار.
4. التعرف على أهم الدروس المستفادة من تجربة البنوك في جنوب أفريقيا في تحفيز الاستثمار.

#### أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أنه يعد محاولة جادة لتحليل الوضع الحالي لدور البنوك في تحفيز الاستثمار في مصر مع دراسة دور القطاع البنكي في تحفيز الاستثمار في جنوب أفريقيا، وكيف تبلور عبر الاتجاهات الرئيسية لأدائها من منتصف عام 2002 وحتى نهاية عام 2018 حيث ركزت كثير من الدراسات في هذا المجال إما على الأدبيات الاقتصادية أو تحليل المؤشرات القطاعية المرتبطة بالقطاع المصرفي دون التعرض للتجارب الدولية في هذا المجال الهام الذي يمكن أن يكون قاطرة لتحفيز الاستثمار في مصر في ضوء ما تمتلكه البنوك من فوائض نقدية قابلة للإقراض يمكن توجيهها لخدمة أهداف التنمية من خلال تحفيز الاستثمار.

#### فروض البحث:

1. تحفيز الاستثمار المحلي الخاص يتطلب دوراً واضحاً للبنوك التجارية في أتاحة الائتمان المطلوب.
2. يوجد أثراً واضحاً للسياسات النقدية والمالية للحكومة على الائتمان المتاح للقطاع الخاص.

#### حدود البحث:

1. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية للبحث في جمهورية مصر العربية وجمهورية جنوب أفريقيا، ويرجع اختيار جمهورية جنوب أفريقيا إلى ما حققته من تقدم اقتصادي وارتفاع في معدلات الاستثمار في العقود المنصرمة الأمر الذي وضعها في وضع متقدم في وسط اقتصاديات الدول الأخذة في النمو بالإضافة إلى تشابه البنية الاقتصادية لكلٍ من مصر وجنوب أفريقيا.

2. **الحدود الزمانية:** اعتمدت الدراسة على البيانات المتاحة عن القطاع المالي في الفترة من 2002 الي 2018 حيث قام البنك المركزي باتباع خطة اصلاح للقطاع المصرفي بدأت منذ عام 2004 وتم تفضيل الرجوع عامان قبل بداية الاصلاح حتى يستطيع الحكم على مدى الاستفادة من تلك الخطة.

### منهج البحث

تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي المقارن من خلال الآتي:

1. تحليل البيانات المتعلقة بالبنوك في مصر مع توصيف حالة التطورات التي شهدها هذا القطاع.
  2. توصيف قدرة البنك المركزي في تنشيط القطاع المصرفي في مصر .
  3. تحليل التطورات التي شهدتها البنوك في جمهورية جنوب أفريقيا وأثرها على نمو الاستثمار .
- وقد اعتمد الباحث على المصادر الآتية :-

1. حصر الكتب العلمية المتعلقة بموضوع البحث.
2. الإحصاءات والدوريات والتقارير المختلفة المتعلقة بموضوع البحث.

### خطة البحث :

أولاً : الدراسات السابقة.

ثانياً: التعريف بدور البنوك في تحفيز الاستثمار .

ثالثاً: سياسة ونمط توظيف الموارد المالية في البنوك.

رابعاً: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستثمار ومزاحمة الحكومة للقطاع الخاص.

خامساً: العلاقة بين البنوك والاستثمار في جمهورية جنوب أفريقيا.

سادساً: دور البنوك في تحفيز الاستثمار بين الواقع والمستهدف-رؤية مقترحة.

أولاً : الدراسات السابقة:-

هناك عديد من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب مختلفة من البحث، والتي يمكن الاستفادة منها في

إعداد الدراسة والتي منها:-

### 1. Factors Influencing the Financing of Business Start-ups by Commercial Banks in South Africa (2018)<sup>1</sup>

هدفت الدراسة تأثير التنمية المالية علي الاستثمار في جنوب افريقيا في الفترة (1975-2014) واعتمدت ت الدراسة علي الجزء النظري والتجريبي حول دور البيئات المالية القائمة علي البنوك التجارية حيث كانت محدودة نسبيا ،وبدت الدراسة بالتحليل النظري للتحقق من صحة الرأى ان التنمية المالية وتأثيرها علي النمو والتنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار (ليفين 1997) هل كان التأثير معقول واتجاه السببية (هيكس 1969) و(جوزيف شومبيتر 1929) لدعم إيجابية تأثير المالية علي النمو الاقتصادي ،فقامت الدراسة علي معالجة الفجوة في التنمية المالية لجنوب افريقيا واعتمدت الدراسة علي اختبار نموذج ARDL الموزعة بشكل اقل تقييدا

Prof NM Odiham, Brian Muyambiri: Journal of Central Banking Theory and Practice, 2018, <sup>1</sup> Department of Economics University of South Africa, Pretoria, South Africa

استعانت الدراسة بسلاسل زمنية للمتغيرات المستقلة (سعر الفائدة الحقيقي -التتمية المالية القائمة علي السوق - الناتج المحلي الإجمالي -المعروض النقدي -اجمالي المدخرات ) والمتغير التابع معدل الاستثمار . وتوصلت الدراسة الي ان وجود علاقة بين الاستثمار والتتمية المالية القائمة علي السوق وتم اختبار حدود التقييم في العلاقة الإيجابية علي المدى الطويل وتأثيرها السلبي في المدى القصير وان البنوك التجارية تلعب دورا هاما في إيجاد العلاقة بين العرض النقدي وسعر الفائدة والادخار المحلي وبين معدل الاستثمار ،ودعم الاستثمار الخاص للشركات المحلية لجنوب افريقيا ،واوصت الدراسة علي استخدام التتمية المالية القائمة علي السوق مع زيادة الاقتراض لدعم الاستثمار ،وكذلك الاهمية الكبرى لتراكم راس المال والابتكار التكنولوجي في دعم الاستثمار .

## **2. Factors Influencing the Financing of Business Start-ups by Commercial Banks in South Africa(2014)<sup>2</sup>**

هدفت الدراسة وصول معدل فشل الأعمال التجارية الجديدة مرتفع للغاية في جنوب إفريقيا عدم إمكانية الوصول إلى تمويل الديون من البنوك التجارية، وهدفت الدراسة أسباب فشل التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وجاءت الدراسة في مقابلة أربعة من مسؤولين البنوك الكبرى والمعنيين بائتمان هذه القطاعات ونتيجة هو عدم الأخذ في الاعتبار تقييم التطبيقات الائتمانية الجديدة لهذا القطاع وعدم جدية البنوك التجارية في إقامة علاقة جيدة معهم والإهمال من الجهات الحكومية المختصة بالائتمان (البنك الفيدرالي بتهيئة الوعي بمتطلبات الاقتراض لقطاع مهم يساعد علي خفض البطالة وزيادة الاستثمار ،اوصت الدراسة بالتخطيط المناسب للبنوك التجارية في تحفيز الائتمان الموجهة الي الاستثمار الخاص والوعي الكامل من الجهات الحكومية في تطبيق السياسة النقدية السليمة بالتوجيه للاستثمار للقطاع الخاص والتدريب علي خلق فرص عمل لتخفيض معدل البطالة من خلال الدعم الضمان الكامل لكافة هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،التطوير من خلال خلق مهارات إدارة الاعمال والإدارة المالية بالتدريب المستمر لأصحاب الشركات لتحمل المسؤولية والتي تمكن أصحابها للحصول علي التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية .

---

Olawale Fatoki :Department of Business Management, Turfloop Campus, University of Limpopo, <sup>2</sup> Limpopo Province, South Africa( Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy ) September 2014

### 3. الجهاز المصرفي المصري والأزمات المصرفية العالمية، (2010)<sup>3</sup>:-

استعرض الباحث في تلك الدراسة التطورات النقدية والمصرفية للجهاز المصرفي المصري في ضوء مقررات بازل (1،2) ومدى انطباق معايير بازل 2 على النظام المصرفي المصري، كما أستعرض الباحث أهم المؤشرات الرقابية للبنوك المصرية فضلاً عن استعراض مؤشرات أداء البنوك المصرية، بالإضافة الى قيام الباحث بعرض الازمات المالية التي عصفت بالنظام المالي العالمي ومدى تأثر مصر بتلك الازمات وفي ضوء ذلك أوصي الباحث بضرورة ابتكار نظام إنذار مبكر للازمات المالية من خلال انشاء مركز متخصص لتحليل البيانات المالية لكل دول العالم.

### 4 . أثر تحرير وتطوير الجهاز المصرفي المصري على استراتيجية التنمية في مصر، (2019)<sup>4</sup>.

تناولت الدراسة تحليل تأثير وتطوير الجهاز المصرفي على التنمية في مصر من خلال دراسة تأثير تحرير أسعار الفائدة، إزالة السقوف الائتمانية، سياسة أدون الخزنة، التحرير الهيكلي للجهاز المصرفي، خصخصة البنوك العامة والمشاركة. وذلك خلال الفترة من عام 1991 حتى عام 2008. وتوصلت الدراسة إلى وجود آثار إيجابية مثل (تراجع معدلات التضخم، تحجيم معدل الدولار، زيادة حجم السوق المالية الرسمية، استقرار نسبي لسعر صرف الجنية المصري) كما توصلت إلى وجود آثاراً سلبية مثل (انخفاض نصيب القطاعات السلعية من الائتمان المصرفي، ارتفاع نصيب الائتمان المصرفي المقدم للعائلات إلى إجمالي حجم الائتمان المصرفي. ظهور أزمة القروض المصرفية غير المسددة في مصر، الذي تتبعه تراجع معدل نمو الائتمان المصرفي ضعف معدل الاستثمار المحلي).

### 5.Banks' Holdings of Government Securities and Credit to the Private Sector in Emerging Market and Developing, (2019)<sup>5</sup>:-

تدرس هذه الورقة العلاقة بين حيازات البنوك من الأوراق المالية السيادية المحلية، ونمو الائتمان للقطاع الخاص في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ترتبط حيازات البنوك المرتفعة من الديون الحكومية بنمو ائتماني أقل للقطاع الخاص وعائد أعلى على أصول القطاع المصرفي. يشير التحليل إلى أن العلاقة السلبية بين مطالبات البنوك بشأن نمو ائتمان الحكومة والقطاع الخاص تعكس بشكل أساسي إعادة موازنة محفظة البنوك نحو أصول عامة أكثر أماناً وسيولة في أوقات الشدة ولأن تقدم سوى أدلة محدودة على تأثير المزاحمة بسبب القمع المالي.

3-احمد سعيد كرم- الجهاز المصرفي المصري والأزمات المصرفية العالمية-رسالة ماجستير - كلية التجارة وإدارة الاعمال (جامعة حلوان)-2010.

4-رشدي فتحي محمود حسن-أثر تحرير وتطوير الجهاز المصرفي المصري على استراتيجية التنمية في مصر-المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة - كلية التجارة-2019.

5-Romain Buoy -Banks' Holdings of Government Securities and Credit to the Private Sector in Emerging Market and Developing- IMF Working Papers-No. 19/224-October 11, 2019

## 6.A Study on Performance of Financial and Technology Sectors in Mutual Funds, (February. 2020)<sup>6</sup>:-

تناولت الدراسة تحليل أداء القطاعات المالية والتقنية في صناديق الاستثمار المشتركة في الهند، وتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل حركة الأموال المتبادلة بين اثنين من القطاعات الرئيسية ( المالية- التكنولوجية)، وذلك من خلال الأساليب الاحصائية المختلفة مثل الانحراف المعياري وبيتا والفا وما إلى ذلك، وأثبتت الدراسة أن الاتجاه التصاعدي الكبير في الاستثمارات الموجهة إلى منتجات الصناديق المشتركة في الهند من أكثر الاستثمارات ربحية، كما أوصت الدراسة بضرورة انتقاء الصناديق المشتركة الأكثر ربحية ومنها قطاع التكنولوجيا من خلال مقارنتها بالصناديق الأخرى.

ويتضح من الدراسات السابقة تركيز معظمها على الجوانب التشغيلية الخاصة بأساليب منح الائتمان والمخاطر المرتبطة بها، وكذا كيفية إدارة صناديق الاستثمار، وتطبيق مقررات بازل الخاصة بالقطاع المصرفي لتجنب الازمات المالية المرتبطة بأداء الأنشطة المصرفية وهي تنطوي على أهمية كبيرة لحماية القطاع المصرفي من أي أزمات مالية في حين تختلف تلك الدراسات عن هذه الدراسة حيث ركزت الدراسة هنا على تحليل المتغيرات المختلفة المرتبطة بالقطاع المصرفي وأثر ذلك على دور البنوك في تحفيز الاستثمار بالإضافة إلى دراسة أثر كل من السياسة النقدية والمالية للدولة على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وأثر ذلك على الاستثمار، بالإضافة إلى استعراض تجربة جنوب أفريقيا للاستفادة منها في تطوير أداء البنوك بمايسهم في تحفيز الاستثمار.

### ثانياً: العلاقة بين البنوك والاستثمار في الفكر الاقتصادي:

في ضوء التطورات التي حدثت للجهاز المصرفي وظهور ما يعرف بالبنوك الشاملة والتي أصبحت تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك، وكذلك الوظائف غير التقليدية مثل تلك التي تتعلق بالاستثمار، أي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار والأعمال، وبصفة عامة يمكن القول أن البنوك لم تعد تقتيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمتد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>7</sup> ولذا أصبحت البنوك تلعب دوراً رئيسياً في تحفيز وتنشيط الاستثمار ويمكننا توضيحه على النحو التالي:-

### 1- الائتمان المصرفي في الأدبيات الاقتصادية:

شهد دور البنوك عبر تاريخه الممتد تطورات كثيرة في طريقة ونمط إدارة أصوله وتقديمه للخدمات المصرفية والتي لها بالغ الاثر في توفير الاحتياجات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية ولعل من المفيد

6-G.Sankararaman& CB. Ragothaman -A Study on Performance of Financial and Technology Sectors in Mutual Funds- IOSR Journal of Business and Management- Volume 22, Issue 2- (February. 2020).

1-أحمد عبد الخالق- البنوك الشاملة- الدليل الإلكتروني للقانون العربي-2010-ص 3.



في هذا السياق استعراض بعض النظريات الخاصة بإدارة النشاط الائتماني للبنوك التي تعبر عن تطور دور البنوك في أداء وظائفها الاستثمارية على النحو التالي:

#### أ- نظرية القروض التجارية<sup>8</sup>:

هذه النظرية تعتمد على التقاليد الانجلو ساكسونيا وفكر آدم سميث، ويخلص مضمونها في أن البنك التجاري يجب أن يقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل فقط، وهي تلك التي لا تزيد مدتها عن عام. كما عليه أن يحافظ على السيولة ويتعامل بالأوراق التجارية في مجال الأنشطة التجارية، التي هي بطبيعتها متكررة وقصيرة الأجل، ويكمل هذا القول أن نشاطات هذه البنوك يجب ألا تشمل تكوين رؤوس أموال الشركات أو المساهمة في تأسيسها أو في نشاطها، والبنوك تقصر نشاطها على التداول السلعي والخدمي دون ان يشمل أنشطة مثل المضاربة أو شراء الأوراق المالية، وتستهدف هذه النظرية توفير السيولة والحفاظ عليها لدى البنك حتى يستطيع سدادها حين الطلب والتركيز على متانة المركز المالي لهذه البنوك.

#### فرضيات النظرية:

- إن توفير السيولة مطلب أساسي لضمان تسديد أموال المودعين.
- إن تحقيق الأرباح شرط أساسي لمواصلة البنك التجاري لنشاطاته وتوسيعها مستقبلاً.
- إن موارد البنك التجارية في معظمها ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت.
- إن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة الأجل.
- إن الاقتراض طويل الأجل يضاعف من احتمال تعرض البنك للأخطار.

#### الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- الاقتصار على القروض قصيرة الأجل لا يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية.
- إن النظرية تخلط بين السيولة للبنك الواحد، والسيولة بالنسبة للنظام المصرفي ككل، فإن السيولة تتوقف على مدى استعداد البنك المركزي لأداء مهمة المقرض الأخير.
- إن توجيه القروض التجارية إلى سلع ملموسة لا يمثل حماية أكيدة للبنك، باعتبار أن بعض السلع لا تصرف لأسباب مختلفة الشيء الذي يؤدي بالبنك إلى صعوبة استرجاع مستحقاته.
- إن إقصاء المستهلكين من الحصول على قروض، يتجاهل حقيقة كونهم وراء شراء السلع وبالتالي حرمانهم من قروض يعني تعثر المنتجين أمام مستحقات البنوك.
- إن وجود رقابة حكومية وبنوك مركزية تعمل على سلامة قرارات وإجراءات الإقراض تزيل أسباب اقتصار البنوك على القروض التي تسدد نفسها وكان هذا أمراً مقبولاً في القرون الماضية.

---

2-مصطفى رشدي شيحة- الاقتصاد النقدي- دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية-1998 .

## ب- نظرية التبدل<sup>9</sup>:

تذهب هذه النظرية إلى القول أن مركز البنك التجاري ينعم بالاستقرار إذا استطاع أن يحافظ على السيولة لديه من خلال ما يعرف بتحويل أو تبديل ما لديه من الأوراق المالية أو إعادة خصم الأوراق التجارية، ومن ثم ترى أن البنك التجارية لا يجب أن يفرض في توظيف الأصول لديه من خلال التوسع في الإقراض، وكذلك الاستثمارات في السوق المفتوحة، ودعم وتنويع محفظة أوراقه المالية، دون أن يخشى أن تهز مركزه المالي، إذا عاد أصحاب الودائع طالبين سحب ودائعهم. وهذا يمثل تطورا نسبيا في الفكر المصرفي ليعكس التطور الذي شهدته الحياة الاقتصادية وقتئذ خاصة في مجال الأعمال صغيرة الحجم.

### فرضيات النظرية:

هي نفس الفرضيات الخاصة بنظرية القروض التجارية مضافاً إليها الفرض التالي:

- مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبدل والقدرة على بيع الأوراق.

### الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- تشجع هذه النظرية التعامل بالأوراق المالية قصيرة الأجل فهذا قد لا يخدم غرض السيولة- حالة الأزمات - فلما تتعرض البنوك لعمليات سحب مكثفة فلن يستطيع أي منها بيع ما يمتلكه من أوراق مالية قصيرة الأجل لكون جميع البنوك تعرض ما تمتلكه منها للبيع.
- إن وجود قدر ضئيل من الأوراق المالية قصيرة الأجل، لدى البنك التجاري لا يكفي لمواجهة كل المسحوبات غير المتوقعة من الودائع، والطلب على القروض غير المتوقع.
- إن الارتباط الوثيق بين البنوك والمشروعات الصناعية قد يلحق بالبنوك خسائر فادحة.

## ج- نظرية الدخل المتوقع:

ترى هذه النظرية أنه يجب التركيز عند ممارسة البنك لنشاطه على الدخل المتوقع منه، وبالتالي يجب أن تذهب قروض البنك إلى المجالات ذات الدخل المتوقع المرتفع والمتوقع نجاح مشروعاتها. ومن هنا ترى النظرية أن البنوك تستطيع أن تدخل في مجال القروض طويلة الأجل وأن تمنحها للمشروعات الاستثمارية ورجال الأعمال والقروض العقارية وتلك المخصصة لمواجهة الاستهلاك، وليس من الضروري أن تقتصر على القروض قصيرة الأجل فقط.

هذه النظرية تمثل بدورها تطورا كبيرا في المطالبة بأن يكون لقطاع الاستثمارات امكانية الحصول على التمويل من المصارف ولآجال متوسطة وطويلة، بل أكثر من هذا ترى أن مجال كالعقارات يستطيع أن

<sup>9</sup> بوشيخي بوحوص-النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة "نموذج إبرام القروض ثم توزيعها" ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري- مجلة المالية والاسواق- العدد 3- جامعة عبد الحميد بن

بديس- الجزائر- 2014 - ص 29، 28

يحصل على مثل هذا التمويل الهام وتقوم نظرية الدخل المتوقع على عدة أسس وأفكار تتلخص فيما يلي:

- **مقدار الدخل المتوقع:** إنَّ منح الائتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع من النشاط الذي يستخدم القرض في تمويله، لا على النشاط ذاته، فإذا كان هناك احتمال كبير في توليد دخل عن النشاط يكفي لخدمة الدين، حينئذ ينبغي الموافقة على القرض، بصرف النظر عن طول فترة الاقتراض .أي ما إذا كانت طويلة الأجل، أو قصيرة الأجل.
- **عدم التفرقة بين المدى الطويل والمدى القصير :** حيث أن قرار الائتمان يعتمد على الدخل المتوقع فإن النظرية تقر بعدم صلاحية المفاضلة بين القروض طويلة، والقروض قصيرة الأجل فقد تكون هناك قروضا للمدة الطويلة لمشروعات أو استثمارات متوقَّع نجاحها.
- **عدم التفرقة بين زبائن البنك التجاري:** انطلاقا من الاعتبارين السابقين، فإنَّ البنوك التجارية لا ترى أي سبب يجعل منها تقتصر في منح القروض على فئة التجار، وهكذا يمكن لها أن تمنح قروضا لرجال الأعمال والمستثمرين والمستهلكين، والقروض العقارية.....الخ.

#### د- نظرية إدارة الخصوم<sup>10</sup>:

تخلص هذه النظرية في أن البنك التجاري يعتمد في نشاطه على أصوله من حيث الحجم والهيكل وكذلك على حجم، وهيكل الخصوم المتوافرة لديه. ويفعل البنك ذلك رغبة في توفير السيولة لمقابلة حاجات المودعين إلى المال والسيولة، وكذلك لتلبية حاجات طالبي الاقتراض والذين تمثل قروضهم المصدر الرئيسي للأرباح التي تحصل عليها البنوك.

وترى النظرية أن البنوك تستطيع إذا ما أعوزتها الحاجة ليس فقط اللجوء الى الأسلوب التقليدي وتنفيذ ما لديها من أصول مرتفعة السيولة أو بيع الاوراق الحكومية والتخلص من الأوراق التجارية عن طريق إعادة الخصم. بل تستطيع البنوك أن تنزل إلى السوق لتعرض من خلال طرح سندات، شهادات إيداع، الاقتراض من غيرها من البنوك، وتأسيسا على هذا تستطيع البنوك أن تدخل في الكثير من المشروعات الهامة وأن تحصل على الكثير من الأموال اللازمة من خلال الطرق والأساليب السابقة.

ويلاحظ من النظريات السابقة أنها تتمحور حول دور البنوك في منح الائتمان، إلا أن التطور الحديث يكشف أن البنوك دخلت مجالات عديدة أخرى في مجال الاستثمار، الأسواق المالية، إنشاء الشركات، التجارة، التسويق، لم يعد هناك مجال بمنأى عن البنوك وظهر ما يعرف بالبنوك الشاملة Universal Banks بالمفهوم السابق توضيحه وكانت أهم مقومات هذه النظرية ما يلي:

<sup>10</sup> مصطفى رشدي شيحة- مرجع سبق ذكره- ص 240-245.

- اعتماد جانب الخصوم كمصدر للسيولة: فعلى خلاف النظريات الثلاثة الأولى التي تعتمد على جانب الأصول في تقديم الائتمان، فإن هذه الأخيرة تضيف إمكانية البنك الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية مثل إصدار السندات.
- تعدد إمكانيات حل أزمة السيولة: ترى نظرية إدارة الخصوم أن على البنك في هذه الحالة أن يذهب ويشترى ما يحتاج إليه من سيولة سواء بالاقتراض من البنوك الأخرى أو اقتراض الأموال العامة والحكومية أو إصدار شهادات إيداع وشهادات ادخارية وذلك لتوفير الاحتياجات اللازمة من السيولة.

## 2- أهم وظائف البنوك في ضوء التطور في أداء النظام المصرفي:

- أصبحت البنوك في ضوء التطورات الحديثة والمتسارعة وفي ظل الثورة المعلوماتية والتقنيات التكنولوجية تلعب دوراً هاماً ليث فقط في تحفيز الاستثمار ولكن أيضاً في ضم القطاع غير الرسمي إلى الأنشطة البنكية بالإضافة إلى دورها الهام في تحقيق الشمول المالي وتقديم خدمات مصرفية تتناسب جميع أفراد المجتمع ومن ثم تسهيل حركة التجارة وتحفيز الاستثمار ويوجد الكثير من الوظائف للبنوك والتي منها:
- أ- الوظائف التقليدية للبنوك ولكن بعد تطويرها وتحديثها مع إدخال الأجهزة والمعدات والتكنولوجيا الحديثة: حيث تلعب البنوك دور رئيسي في جهود الشمول المالي، وكذا التحول إلى اقتصاد غير نقدي يعتمد على وسائل الدفع الإلكتروني وما يرتبط بها من تقليل مخاطر استخدام النقد وكذا إدخال القطاع الرسمي إلى القطاع الرسمي في ضوء مجموعة مبتكرة من الخدمات المصرفية.
- ب- توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية: وذلك من خلال تقديم البنوك لعدد كبير من الخدمات الائتمانية التي تقدم للشركات وقطاع الأعمال منها التمويل النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان.....الخ.
- ت- القيام بخدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها، وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة: حيث تقوم البنوك بدور هام في إدارة عمليات الاكتتاب في البورصة والترويج لها وكذا صرف العوائد المرتبطة بها وهو ما يسهم في تحفيز عمليات الاستثمار.
- ث- وظائف في ضوء مفهوم البنوك الشاملة: والتي أدت إلى تطور كبير في أداء البنوك وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات لم تكن تقدمها البنوك من قبل ومنها (اكتشاف وتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية، الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة، إدارة عمليات التسويق اعداد دراسات السوق والترويج لمنتجات المشروعات، المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها، تعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق والتي تتمتع بنوع من الاستقرار، تبني برامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة، الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية متعددة التأثير والعملاقة، وتقديم رأس المخاطر في المشروعات...).

### ثالثاً: سياسة ونمط توزيع الموارد المالية في البنوك:

يمتلك البنك المركزي المصري أدوات مختلفة من شأنها التأثير على البنوك في توفير الائتمان وتتمثل تلك الأدوات في نسبة السيولة المحلية والأجنبية، عمليات السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي، وضع حد أقصى لتوظيفات الأموال في البنوك مما يفرض على البنوك إتباع منهج محدد في توظيف الموارد المتاحة لديها على أوجه الاستخدامات المختلفة بما يؤثر على معدلات الاستثمار.

كما تستمد البنوك مواردها من مجموعة من المصادر يأتي في مقدمتها رأس المال والاحتياجات والقروض التي تحصل عليها البنوك من الغير والودائع بأنواعها المختلفة.<sup>11</sup> وتقوم البنوك بتخصيص الأموال المتاحة لديها مما يعنى توزيع الأموال المتاحة بالبنك على أوجه الاستخدام المختلفة بطريقة تضمن المواءمة بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية.

تجرى قرارات الإقراض والاستثمارات البنكية في إطار مجموعة كبيرة من المتغيرات الكمية الداخلية التي تتعلق بهيكل وحجم الموارد المالية المتاحة للتوظيف، ومن المفترض أنه لا يكفي أن توازن البنوك بين إجمالي الموارد وإجمالي الاستخدامات فقط بل يجب أن تقوم بعملية توازن بين كل من مكونات الموارد ومكونات الاستخدامات<sup>12</sup>، ويقصد بعملية تخصيص الأموال داخل البنوك بأنه يتم توزيع الأموال بين النقدية والاستثمارات في الأوراق المالية والقروض والأصول الأخرى المختلفة.<sup>13</sup>

والجدير بالذكر أن الهدف الأساسي من عملية تخصيص الأموال في البنوك هو إنفاق تلك الأموال على أصول يمكن أن تحقق أعلى مستوى ربحية ممكن للبنك وأدنى معدل مخاطر، وهناك مجموعة من القيود والالتزامات التي تفرضها السلطات النقدية للرقابة والأشراف على عملية تخصيص الأموال في البنوك وتوزيعها على الأصول المختلفة ويمكننا توضيح ذلك على النحو التالي:-

#### 1. سياسة توزيع الموارد المالية

ومن أهم أساليب تخصيص الأموال في البنوك أسلوب مجمع الموارد وأسلوب تخصيص الأصول.

##### أ. أسلوب مجمع الموارد:-

يتبع أسلوب مجمع الموارد منهج جدولة الأولويات في استخدام الأموال المصرفية المتاحة لتوفير متطلبات

السيولة ويتم تخصيص الأموال طبقاً لطريقة مجمع الموارد باتباع الخطوات الآتية:

- تخصيص جزء من الأموال أولاً لتوفير الأصول الثابتة في البنك اللازمة لأداء مهام البنك.
- تخصيص جزء من الأموال لإنشاء الاحتياطيات الأولية، وذلك عن طريق تكوين الاحتياطيات النقدية والاحتفاظ بالأرصدة لدى البنوك والمراسلين.

<sup>1</sup>ابراهيم مختار-بنوك الاستثمار (دراسة تحليلية للنظريات والأساليب والمشكلات)-المكتبة المركزية جامعة القاهرة -1982 - ص83.

<sup>3</sup>Wood and porier -Analysis of Financial Statements -New York : Van Nostrand Reinhold Company, 1979-P74.

- التنبؤ بحجم القروض وحجم الودائع لتحديد الجزء المتقلب في كل منهما، مع الاحتفاظ بكمية مناسبة الأموال والممكن استثمارها في صورة احتياطات ثانوية، ويطلق على هذه الاحتياطات (الاحتياطي الوقائي)، وتأتي ربحية هذا النوع من الاستثمار في المرتبة الثانية.
  - استخدام الأموال المتبقية بعد تكوين الاحتياطات الثانوية لمجابهة احتياجات الائتمان المطلوب من البنك.
  - دخول البنك في سوق الأوراق المالية بأي أموال متبقية لتحقيق ربح كافٍ للبقاء في دنيا الأعمال.<sup>14</sup>
- ويتضح مما سبق أن الاهتمام بمتطلبات السيولة هي الفكرة الرئيسية التي يركز عليها أسلوب مجمع الموارد كمنهج لتخصيص الأموال في البنوك، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن الاعتماد على أسلوب مجمع الموارد في تخصيص موارد البنوك لإهماله آجال الاستحقاق كما أنه لا يعطى توزيعاً مناسباً يوائم بين السيولة والربحية.

### ب. أسلوب تخصيص الأصول:

يقوم أسلوب تخصيص الأصول بتوزيع الموارد على الأصول المختلفة وفقاً لهيكل وحجم كلاً من الموارد والأصول، ويسعى هذا الأسلوب إلى إقامة مراكز للسيولة، والربحية داخل البنك عن طريق تخصيص كل مورد على مجموعه من الأصول المتوفرة، حيث يعتبر كل مورد بمثابة مركز للسيولة والربحية في وقت واحد، وبالتالي يتم تخصيص حصته على أوجه السيولة والاستخدامات المختلفة، ويساعد هذا الأسلوب على تحقيق أعلى مستوى للربحية.<sup>15</sup>

يؤكد أسلوب تخصيص الأصول على أن حجم السيولة التي يحتاجها البنك مرتبط بشكل كبير بالمصادر التي يتم الحصول منها على الأموال، ويعتمد هذا الأسلوب على مراكز السيولة والربحية التي يقوم البنك بإنشائها بهدف تخصيص الأصول التي يتم الحصول عليها من مصادر متعددة، حيث أن عملية تخصيص الأصول تتم في كل مركز بشكل مستقل عن تخصيص الأصول في المراكز الأخرى، وعند إنشاء مراكز الربحية والسيولة المختلفة بالبنك تقوم إدارة البنك بوضع السياسات المتعلقة بأسلوب تخصيص الأصول.<sup>16</sup>

### 2- نمط توظيف الموارد المالية بالقطاع المصرفي المصري:-

تقوم البنوك العاملة في مصر بتعبئة الجزء الأكبر من المدخرات وتوظيفها محلياً في شكل استثمارات في أذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية والاستثمارات المالية بالإضافة إلى النقدية والأرصدة التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي والإقراض والخصم الممنوح للعملاء، بالإضافة إلى تحويل جزء من المدخرات بالعملة الأجنبية إلى الأسواق الدولية في شكل إيداعات لدى البنوك في الخارج والإقراض والخصم الممنوح للعالم الخارجي.

<sup>14</sup>-بنك مصر -أساليب تخصيص الأموال في البنوك التجارية (اتجاهات نظرية)-النشرة الاقتصادية - السنة السابعة والثلاثون - العدد الثاني - 1994 ص75.

<sup>15</sup>نادية أبو فخره مكايي -تقييم فاعلية مناهج إدارة الأصول والخصوم في البنوك المصرية-رسالة دكتوراه غير منشورة -كلية التجارة جامعة عين شمس -1988-ص 7.

<sup>16</sup>طلعت أسعد عبد الحميد - أساسيات إدارة البنوك -المكتبة المركزية جامعة عين شمس - 1986-ص280.

جدول رقم (1)

نمط توظيف الموارد المالية بالبنوك في الفترة (2003-2018)

(القيمة: بالمليون جنيه)

السنة	التوظيفات المحلية	التوظيفات الخارجية	الموارد المتاحة للتوظيف	نسبة التوظيفات المحلية إلى الموارد المتاحة للتوظيف	نسبة التوظيفات بالخارج إلى الموارد المتاحة للتوظيف
2003	73654	9796	83450	88.3	11.7
2004	53412	19307	72719	73.4	26.6
2005	78021	7914	85935	90.8	9.2
2006	41682	24892	66574	62.6	37.4
2007	146336	51812	198148	73.9	26.1
2008	154552	-----	154552	100	-----
2009	242819	-----	242819	100	-----
2010	167599	554	167653	99.97	0.03
2011	159273	43847	203120	78.1	21.9
2012	142299	376	142675	99.74	0.26
2013	195465	2223	197688	98.9	1.1
2014	269598	2253	271851	99.18	0.82
2015	411426	-----	411426	100	---
2016	653828	-----	653828	100	---
2017	1332004	242762	1574766	84.6	15.4
2018	741910	6362	748272	99.15	0.85

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من خلال البيانات الخاصة بالجهاز المصرفي والواردة بالتقارير السنوية للبنك المركزي المصري - أعداد مختلفة (2003-2018).

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>.

وبإلقاء نظرة فاحصة على البيانات المدرجة بالجدول رقم (1) الذي يوضح نمط توظيف الموارد بالبنوك في الفترة من 2003 إلى 2018 تبين الآتي:

أ. أن التوظيفات المحلية استحوذت على الجانب الأكبر من الموارد المتاحة للتوظيف حيث بلغت تلك النسبة في المتوسط حوالي 82% في الفترة من 2003 إلى 2018، ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمار في أدون الخزنة والأوراق المالية الحكومية فضلاً عن ارتفاع حجم الأرصدة والنقدية لدى البنك المركزي.

ب. تتأثر توظيفات الأموال لدى البنوك بالأحداث والقرارات الداخلية للدولة حيث نجد أن حجم توظيف الأموال داخلياً انخفض في عام 2004 بشكل كبير، ويعود ذلك إلى أتباع البنك المركزي خطه للإصلاح المصرفي وتخوف البنوك من توظيف أموالها داخلياً فضلاً عن أدماج بعض البنوك واستحواذ بنوك على بنوك أخرى، وفي عام 2011 وكأثر طبيعي لاندلاع ثورة يناير 2011 وما تبعها من أحداث أثرت بشكل واضح على مجمل الاقتصاد أدى ذلك إلى قيام البنوك بتخفيض حجم توظيفها داخلياً.

ج. بينما مثلت التوظيفات في الخارج من إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف في المتوسط حوالي 18% في الفترة من 2003 إلى 2018، ويعود ذلك إلى قيام البنك المركزي بوضع حدود قصوى لاستثمارات البنوك في الخارج.

#### رابعاً: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والاستثمار:-

من المشكلات المهمة التي تواجه تحقيق معدل الاستثمار المناسب لتحقيق معدل النمو المستهدف للنتائج المحلى الإجمالي مشكلة تمويل هذا الاستثمار، وتتعدد مصادر التمويل الهامة لقطاعي الأعمال العام والخاص والقطاع الحكومي الاقتراض من الجهاز المصرفي أو ما يسمى بالائتمان المصرفي.<sup>17</sup>

وفي هذا المجال هناك تساؤل رئيسي هل ينمو الائتمان المصرفي بما يتناسب مع نمو الاستثمار؟ ولمحاولة الإجابة على هذا السؤال سوف نتعرض للنقاط الأتية:

#### 1- الجهاز المصرفي ودوره في النشاط الإقراضي:-

تقوم البنوك بدورها كوسيط مالي والذي يعمل على تجميع المدخرات ومنح الائتمان، حيث أن البنوك تمتلك القدرة على خلق الودائع ومنح الائتمان الذي يمكن توجيهه إلى المشروعات المختلفة مما يجعل البنوك أكبر مصادر تمويل التنمية.<sup>18</sup>

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الائتمان المصرفي يمثل العامل الرئيسي والوظيفة الأولى للبنوك، ويعتبر المصدر الأساسي لأرباحها من خلال الفائدة التي تحصل عليها من الإقراض إلى الأفراد والشركات بل يمتد الإقراض إلى الحكومات كما أن الحكومات بحاجة إلى قناة لتحويل الأموال من دافعي الضرائب وأصحاب الأعمال إلى الموظفين والأفراد.<sup>19</sup>

<sup>17</sup>Zhonghua Wu and Timothy Riddiough - Bank Line of Credit, REIT Investment and Bank Relationship - School of Business University of Wisconsin-Madison- April 1, 2005 – p7.

<sup>18</sup>Jos'e-Luis Peydr - Discussion of "The Effects of Bank Capital on Lending: What Do We Know, and What Does It Mean?" - European Central Bank - December 2010 – p55.

<sup>19</sup>Jeanne Gobat - What Is a Bank? FINANCE & DEVELOPMENT,-Working paper Vol. 49, No. 1 – International monetary fund - March 2012 –p13.



جدول رقم (2)

تطور الائتمان مقسم على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2004-2019)

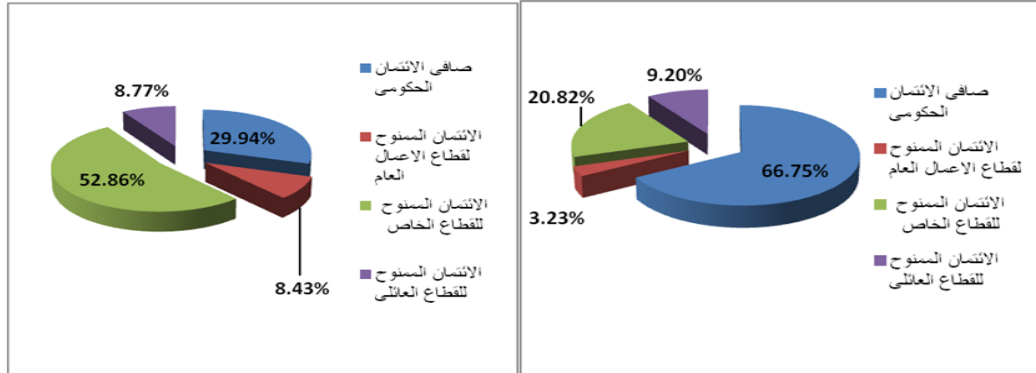
السنة	جملة الائتمان المحلي (بالمليار جنيهه)	صافي الائتمان الحكومي	الائتمان الممنوح لقطاع الاعمال العام	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان الممنوح للقطاع العائلي
2004	422.0	29.94%	8.43%	52.86%	8.77%
2005	466.8	34.25%	8.02%	48.89%	8.84%
2006	509.5	36.14%	6.45%	46.97%	10.44%
2007	531.3	33.56%	4.60%	50.56%	11.28%
2008	571.0	30.48%	4.71%	51.09%	13.72%
2009	695.3	39.28%	4.77%	43.79%	12.17%
2010	775.3	42.07%	3.87%	42.10%	11.97%
2011	892.8	48.99%	3.69%	36.21%	11.11%
2012	1072.6	53.95%	3.79%	31.78%	10.48%
2013	1343.1	59.75%	3.19%	27.53%	9.52%
2014	1625.1	64.31%	2.79%	23.95%	8.94%
2015	1978.2	65.28%	3.20%	22.66%	8.86%
2016	2460.1	67.27%	3.78%	20.50%	8.45%
2017	3111.3	63.63%	4.78%	23.93%	7.66%
2018	3460.3	64.09%	4.63%	23.16%	8.13%
2019	3807.2	63.77%	4.26%	22.84%	9.13%
متوسط الفترة	1680.4	59.83%	4.08%	26.89%	9.20%

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من خلال البيانات الخاصة بالجهاز المصرفي والواردة بالتقارير السنوية للبنك المركزي المصري - أعداد مختلفة (2002-2018).

<https://www.cbe.org.ar/Pages/default.aspx>.

الشكل رقم (2)

التوزيع النسبي للائتمان المحلي على القطاعات الاقتصادية عام 2019



المصدر: البنك المركزي

استحوذ قطاع الأعمال العام والقطاع الحكومي على أهمية كبيرة من قبل البنوك حيث بلغت نسبة القروض المقدمة من قبل البنوك إلى كلا القطاعين على ما يقرب من 87.2%، 88.2% للأعوام 1992، 1993 على التوالي، ولكنها انخفضت بعد ذلك، ويعود ذلك إلى قيام الدولة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1991 وتطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي بمقتضاها تتناقص الاستثمارات الحكومية مع البدء في عمليات الخصخصة والتي يقل معها احتياجات قطاع الأعمال العام لعمليات التمويل، وذلك بهدف تقليل النفقات العامة والتي يتبعها تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من جهة، وتشجيع القطاع الخاص وعدم مزاحمته في الحصول على التمويل من جهة أخرى.<sup>20</sup>

وبإلقاء نظرة فاحصة على البيانات المدرجة بالجدول رقم (2) والشكل رقم (1، 2) يتبين الآتي:

1- اهتمام البنوك بتمويل القطاع الحكومي حيث بلغ معدل استحواذ هذا القطاع في المتوسط على 59.8% من إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنوك عن الفترة من 2004 إلى 2019، وعلى الرغم من استحواذ القطاع الحكومي على النسبة الأكبر من القروض المقدمة من قبل البنوك إلا أن تلك النسبة قد شهدت تغيراً ملحوظاً خلال تلك الفترة الممتدة حيث زادت النسبة من 29.9% عام 2004 في أعقاب برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وسياسات الخصخصة والتي انخفض معها حجم الاقتراض الحكومي ثم شهدت تلك النسبة تزايداً لتصل إلى 66.7% عام 2019 مع زيادة حجم الائتمان المصرفي في الاستثمار في أدوات الدين العام.

- جاء الائتمان الموجه للقطاع الخاص في المرتبة الثانية في هيكل الائتمان المصرفي للقطاعات الاقتصادية والذي شهد تغيراً ملحوظاً خلال تلك الفترة حيث انخفض من 52% عام 2004 ليصل إلى 20.8% عام 2019 بات منخفضاً مقارنة بحجم الاستثمارات المنفذة حيث بلغت معدلات استحواذ هذا القطاع على القروض الممنوحة من قبل البنوك حوالي 82.8% لعام 1997 :

-تناقص معدل نمو استثمارات هذا القطاع، بروز مشكلة الديون المتعثرة.

-اتباع البنوك قواعد الرشادة الائتمانية والتي توصى بعدم التوسع في منح الائتمان غير المنضبط والربط بين منح الائتمان ومعدلات النمو.<sup>21</sup>

-استحواذ القطاع العائلي على متوسط 9.20% من إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك في الفترة من 2004 إلى 2019، مع انحسار النسبة المقدمة من البنوك من قبل البنوك إلى العالم الخارجي والتي بلغت في المتوسط حوالي 2% من إجمالي القروض عن نفس الفترة ويعود ذلك إلى القيود التي وضعها البنك المركزي في الاستثمارات وتوظيفات البنوك في الخارج.

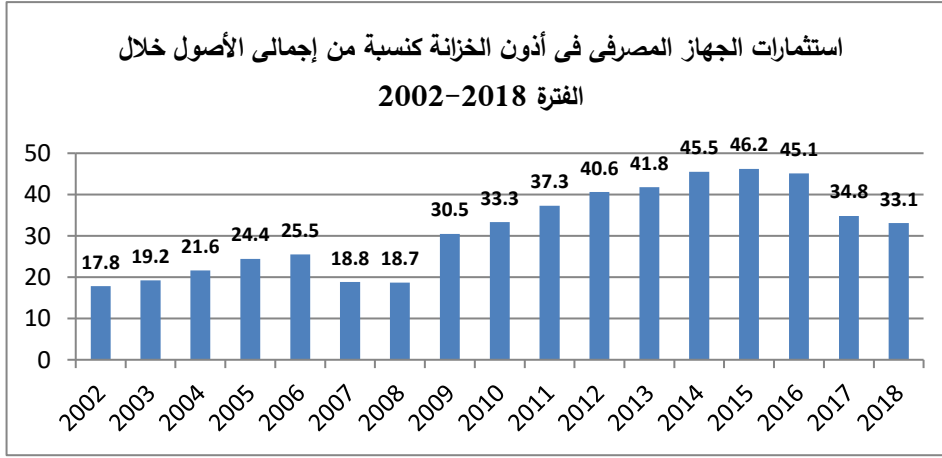
-ارتفاع جملة استثمارات البنوك في أدون الخزانة المصرية من إجمالي الأصول المتاحة لدى القطاع المصرفي كما هو مبين في الشكل رقم (3) على النحو التالي:

<sup>20</sup>- سلوى العنزي ومحمد نور الدين - الجهاز المصرفي ومخاطر فترة التحول في الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ( القاهرة ) --2001-ص259

<sup>21</sup>- سلوى العنزي - الديون المتعثرة والركود وأسعار الفائدة - ورقة عمل - أكاديمية البحث العلمي ( القاهرة ) -15 يونيو 2005-ص1، 3.

الشكل رقم (3)

استثمارات الجهاز المصرفي في أذون الخزانة كنسبة من إجمالي الأصول خلال الفترة (2002-2018)



المصدر : البنك المركزي ( التقرير السنوي 2002-2018)

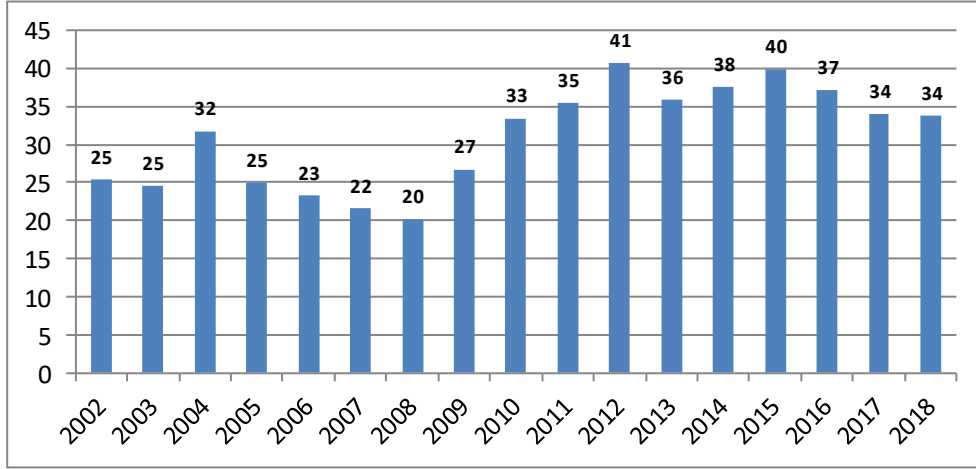
ويتبين من الشكل رقم (3) مزاحمة الاقتراض الحكومي من خلال الجهاز المصرفي للاستثمار الخاص في مصر حيث ارتفعت نسبة استثمارات البنوك في أذون الخزانة من 17.8% عام 2002 لتصل إلى حوالي 33.1% عام 2018، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين:

السبب الأول: ارتفاع العائد على أذون الخزانة مع قصر فترة استحقاقها مما يولد عائد سريع وبشكل كبير.<sup>22</sup>  
السبب الثاني: تزايد عجز الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى طرح المزيد من أذون الخزانة ويتبين عجز الموازنة العامة للدولة من خلال استعراض الشكل التالي:-

<sup>22</sup>طلبة السيد زين الدين - أذون الخزانة وتحديد سعر الفائدة "دراسة إحصائية" - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس -1991- ص307.

الشكل رقم (4)

تطور العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة كنسبة من إجمالي النفقات العامة للدولة



المصدر: حسب ت بواسطة الباحث اعتمادا على بيانات البنك المركزي المصري - التقرير السنوي - أعداد مختلفة (2002-2018).

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>.

## 2- أثر الائتمان المصرفي على الاستثمارات المنفذة:

يؤدي الائتمان المصرفي خدمة كبيرة لإثراء النشاط الاقتصادي عندما يتقدم لتمويل الاستثمار، فعن طريق الائتمان يحصل رجال الصناعة والتجار والمشروعات والأفراد على القروض التي تلزمهم للقيام بمشروعاتهم على اختلاف أنواعها، وهكذا يستطيع الائتمان أن يزود الدولة بطاقة تمويلية كبيرة يترتب عليها زيادة مستوى الاستثمارات في الدولة ومن ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.<sup>23</sup>

### جدول رقم (3)

الاستخدامات الاستثمارية المنفذة (عام/خاص) في الفترة (2002-2018)

(القيمة: بالمليار جنيه)

البيان	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		الإجمالي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2002	34.4	50.5	33.6	49.5	68	100
2003	42.4	53.5	37.1	46.5	79.5	100
2004	50	52	46.4	48	96.4	100
2005	49.4	43.6	66.3	56.4	115.7	100
2006	58	37.4	97.3	62.6	155.3	100
2007	70.4	45.4	129.1	54.6	199.5	100
2008	101.7	35.3	95.5	64.7	197.2	100
2009	105	51.3	126.7	48.7	231.7	100

<sup>23</sup> السيد عطية عبدالواحد - التحليل الاقتصادي الكلى - مرجع سبق ذكره - ص 85.

100	229.1	54.5	141.7	45.5	87.4	2010
100	246	62	153.5	38	92.5	2011
100	241.6	62.6	145.7	37.4	95.9	2012
100	265.1	58.3	154.6	41.7	110.5	2013
100	333.7	55.7	185.9	44.3	147.8	2014
100	392	53.7	210.6	46.3	181.4	2015
100	514.3	41.5	213.5	58.5	300.8	206
100	721	34.7	250.6	65.3	470.4	2017
100	997.8	48.5	484.2	51.5	513.6	2018
100	299.05	53.09	151.31	46.91	147.74	متوسط الفترة

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي - سلاسل سنوية (2002-2018).

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (3) الذي يوضح هيكل توزيع الاستخدامات الاستثمارية على القطاعين العام والخاص تبين لنا ما يلي:

أ- تنفيذ القطاع الخاص في المتوسط حوالي 53% من جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من 2002 إلى 2018 في حين أن هذا القطاع استحوذ على ما يقرب من 71% من جملة القروض الممنوحة من قبل البنوك.

ب- انخفاض استحواد القطاع العام والقطاع الحكومي على القروض الممنوحة من قبل البنوك حيث مثلت تلك النسبة في المتوسط ما يقرب من 15% من إجمالي القروض، على الرغم من قيام القطاع العام بتنفيذ حوالي 47% من إجمالي الاستثمارات المنفذة ويرجع ذلك إلى وجود فرص تمويلية أخرى لدى القطاع العام مثل الضرائب وأذون الخزانة والسندات بالإضافة إلى قبول المنح والإعانات من الخارج فضلاً عن قدرتها على التمويل من المؤسسات الدولية مثل (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي).

ومن خلال البيانات المتاحة بالجدول رقم (3) الذي يوضح نسبة الائتمان إلى كل من الاستثمارات المنفذة والنتائج المحلي الإجمالي تبين الآتي:

- قيام البنوك بتمويل ما يقرب من المتوسط 12.9% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة من 2002 إلى 2018، وتعد تلك النسبة ضئيلة حيث انه من المفترض أن تكون البنوك هي القناة الأكبر في تمويل الاستثمارات في مصر لما تحظى به من قدرة على قبول وخلق الودائع.

- استحواد الاستثمارات المنفذة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط على 25.4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2002 إلى 2018 وذلك على الرغم من انخفاض نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت في تلك الفترة حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

- بدأت البنوك تخفض من حجم تمويلها للاستثمارات المنفذة من قبل القطاعين العام والخاص بداية من عام 2004 نظراً لبروز مشكلة الديون المتعثرة فضلاً عن قيام البنك المركزي بتنفيذ خطة الإصلاح

المصرفي التي أجبرت البنوك على توفيق أوضاعها المالية مما كان له أثراً سلبياً على حجم الائتمان المتاح. ونجد أيضاً أن تلك النسبة بلغت ذروتها في الانخفاض في عام 2011 لما شهده هذا العام من انفلات أمني وتوقف لعجلة الإنتاج فضلاً عن غموض الرؤية في مستقبل الاقتصاد المصري نظراً للأحداث المصاحبة لثورة 25 يناير 2011.

جدول رقم (4)

نسبة الائتمان المصرفي إلى كلٍّ من الاستثمارات المنفذة والنتائج المحلي الإجمالي في الفترة (2002-2018)

(القيمة: بالمليار جنيه)

البيان	حجم الإقراض والخصم	إجمالي الاستثمارات المنفذة	النتائج المحلي الإجمالي	نسبة الإقراض والخصم إلى إجمالي الاستثمارات (%)	نسبة الإقراض والخصم إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الاستثمارات المنفذة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2002	-----	68	354.5	-----	-----	-----
2003	18.6	79.5	390.6	23.4	4.8	19.2
2004	11.4	96.4	456.3	11.8	2.5	20.4
2005	11.9	115.7	506.5	10.3	2.3	21.1
2006	15.8	155.3	581.1	10.2	2.7	22.8
2007	29.7	199.5	710.3	14.9	4.2	26.7
2008	47.6	197.2	855.3	24.1	5.6	28.1
2009	28.5	231.7	994	12.3	2.9	23.1
2010	36	229.1	1150.5	15.7	3.1	23.3
2011	8.1	246	1309.9	3.3	0.6	19.9
2012	32.5	241.6	1508.5	13.5	2.2	18.8
2013	42.3	265.1	1539.6	16	2.7	16
2014	38.7	333.7	1571.6	11.6	2.5	17.2
2015	130.1	392	1863.2	33.2	7	21.2
2016	224.7	514.3	1905.2	43.7	11.8	21
2017	483.7	721	3409.5	67.1	14.2	27
2018	203.2	997.8	3588.4	20.4	5.7	21.1
متوسط الفترة	85.18	299.05	1335.00	20.72	4.68	21.68

المصدر: البنك المركزي المصري - تقارير سنوية - أعداد مختلفة (2002-2018).

\*\* وزارة التخطيط والتعاون الدولي - سلاسل سنوية (2002-2018).

### 3- الاستثمار في القروض

تعد محاولة من البنوك لتوجيه كافة مواردها المالية لزيادة الربحية والسيولة من ناحية و من ناحية أخرى زيادة العرض النقدي في السوق المحلي، ويمكن تقسيم الاستثمار في القروض والاصول النقدية إلى ثلاث فروع منها ما يهدف إلى توفير السيولة النقدية والأرصدة لدي البنك المركزي وأيضاً الاحتياطي وهناك فرع آخر يستهدف تحقيق الربحية، والتي تتمثل في القروض وأيضاً نوع آخر يذهب إليها البنوك لتدعيم الفرع الأول وهي الأوراق

المالية ويعتمد عليها لحدوث نقص السيولة التي يتعثر علي البنوك إيجاد حلول لها بإعطاء نبذة عن طبيعة الاستثمار وهناك نوعين آخرين للاستثمار :

أ - استثمار الاصول النقدية :

يترتب على نقص تلك الاصول تعرض البنك لإجراءات تحدث خللاً او زيادة المخاطر ممثلة في البنك المركزي أو العملاء مما لها إثر عكسي علي الربحية من ضياع الفرص الاستثمارية ومن خلال قانون المتوسطات قد تكون المسحوبات اليومية متقاربة ومن ثم لا بد ألا تزيد النقدية في خزينة البنوك التي تفي بهذه المسحوبات أو مساوية للإيداعات، وذلك لمواجهة المخاطر المختلفة منها تقلبات سعر الصرف -سوق الاوراق المالية، وهذا ما يطلق عليها(نطاق الامان، حافظ الامان).

وهناك الارصدة لدي البنك المركزي لمواجهة المخاطر والودائع التي تضعها البنوك الصغيرة لدي البنوك كبيرة الحجم، وذلك لاستخدامها لتغطية الخدمات منها الاستشارات المالية - تحويل عملات أجنبية إلي خارج البلاد - الشيكات تحت التحصيل وهي ليست نقدية الا بعد الافادة من البنك المركزي بإضافة هذه الشيكات إلي حساب البنك الساحب.

ب - استثمار القروض :

وهو جاذبة نظراً لارتفاع معدل العائد مع مقارنتها بالعائد في الاستثمارات الأخرى لعدة مميزات والتي تعتمد على تاريخ الاستحقاق، وأيضاً فائدة متغيرة وثابتة، وأنشطة هذه الانواع من الاقتراض منها قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ولها أقساطها المتساوية والدورية وفي النهاية تسدد قيمة القرض بالكامل عندما يحين السداد. وأنواع أخرى من القروض تكون برهن أو بدون وقروض صناعية - تجارية - زراعية -استهلاكية -عقارية قروض تقدم للسماسة والمتعاملين في سوق الاوراق المالية وقروض المؤسسات المالية وتكون قصيرة الأجل

#### 4- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في مصر:

يعتبر الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص العنصر الأكثر تأثيراً في تحديد سلوك الاستثمار الخاص ، وذلك لان الأسواق المالية في الدول النامية لم تتطور بالشكل الملائم ، كما أن العديد من الشركات تعتمد بشكل كبير على الائتمان المصرفي بهدف تمويل استثماراتها المستقبلية .<sup>24</sup>

<sup>24</sup>Jongwanich, Juthathip&Kohpaiboon, Archanun-Private Investment: Trends and Determinants in Thailand-World Development-vol. 36(10)- October.2008- pages 1709-1724-

جدول (5)

تطور نسبة الادخار والاقرض الممنوح إلى القطاع الخاص خلال الفترة (2000-2019)  
(القيمة: %)

إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%GDP)	الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP %)	السنة
52.00	17.58	2000
51.95	18.07	2001
54.93	18.90	2002
54.66	19.19	2003
53.90	21.99	2004
54.04	21.84	2005
51.17	22.97	2006
49.29	23.55	2007
45.52	23.62	2008
42.80	16.84	2009
36.09	17.95	2010
33.07	18.06	2011
31.15	12.77	2012
27.39	14.01	2013
26.22	11.89	2014
25.61	9.54	2015
26.32	9.69	2016
34.13	10.36	2017
28.52	13.85	2018
25.55	-	2019
24.02	-	2020
39.44	16.98	متوسط الفترة

Source: world Bank data, open data, saving & domestic credit data.

<https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS>.

يتضح لنا من الجدول رقم (5) ما يلي:

- يمثل الادخار المحلي نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة (2000-2018) وقد شهدت تلك النسبة اتجاها للتناقص خلال تلك الفترة حيث انخفضت تلك النسبة من 23% عام 2008

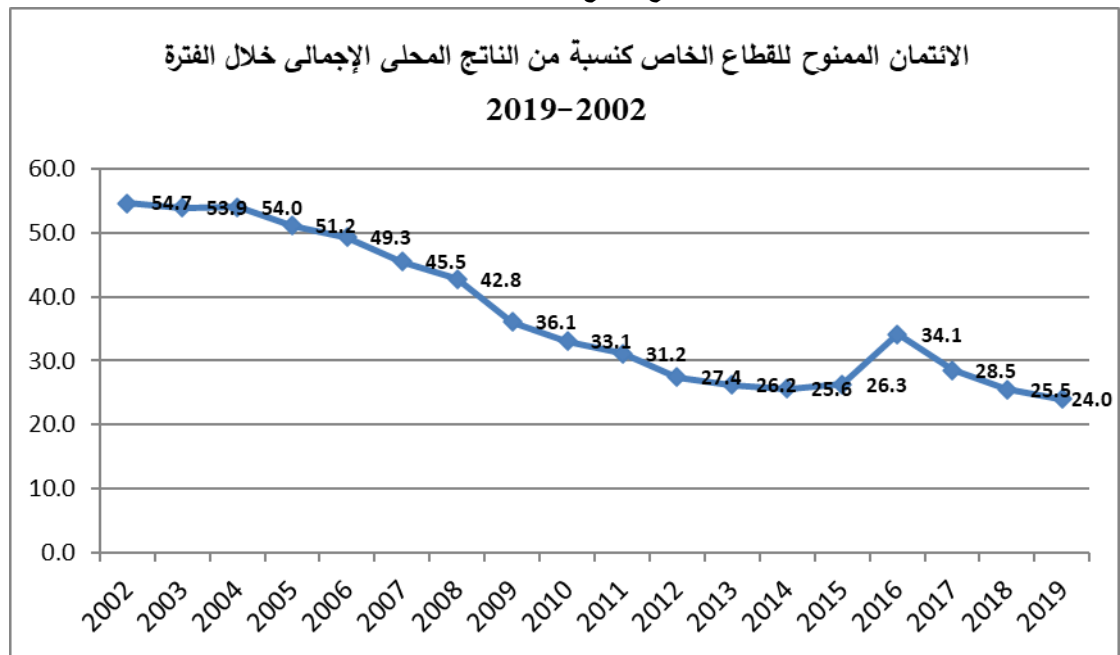


لتصل إلى حدها الأدنى عند 9.54 % عام 2015 وهو ما يعنى ضرورة تركيز البنك المركزي في توجيه البنوك لضرورة تقديم منتجات بنكية للودائع والحسابات الجارية التي تساعد على زيادة معدلات الادخار لكافة فئات المجتمع.

■ جاء الائتمان الممنوح من البنوك إلى القطاع الخاص ليمثل نحو 39% من الناتج المحلي الإجمالي مع وجود اتجاه واضح لانخفاض لتلك النسبة حيث انخفضت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من 54.66% عام 2003 ليصل إلى نحو 24.02% في عام 2019 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى عديد من الاسباب يأتي على رئيسها أثر المزامنة الناتج عن تقادم نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة واستثمار البنوك في أدوات الدين العام وما ترتب عليها ارتفاع في أسعار الفائدة.

(شكل رقم 5)

الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من GDP



Source: World Bank – World Development Indicators – 2019

ويلاحظ من البيانات المتاحة بالشكل رقم (4) يتبين لنا الاتي :

-إتباع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص اتجاهاً تنازلياً على الرغم من ارتفاعه بشكل كبير عن الفترات السابقة لعام 2002 حيث بلغ حوالى 22.3% عام 1991 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ويعزى ذلك الارتفاع إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث تم تحرير سعر الفائدة في يناير 1991، فضلاً عن إلغاء السقوف الائتمانية على القطاع الخاص، مع إلغاء أشكال التمييز بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والقطاع العام.<sup>25</sup>

<sup>25</sup>-عبد الفتاح الجبالي - الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة - 2000 - ص 27 .

-ويعود انخفاض نسبة الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص من 54.7% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2002 إلى 24% عام 2019 إلى مزاحمة الحكومة في الحصول على الائتمان الممنوح للإقراض من قبل الجهاز المصرفي بهدف تعويض العجز المتتالي في الموازنة العامة للدولة.

#### 5- مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في التمويل البنكي:

شهدت الأدبيات الاقتصادية في المرحلة الكنزوية ظهور ما يطلق بمصطلح (أثر المزاحمة) وهو عملية تعتبر أن الزيادة في الإنفاق والاستثمار العام تكون سبباً في انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاص (ارتفاع الاقتراض الحكومي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة، وزيادة تكلفة الاقتراض مما يؤثر سلباً على تمويل الشركات والأفراد) وأيضاً عبارة عن تحويل المواد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتتطلب هذه النظرية: من عدة فرضيات<sup>26</sup>:

3- حالة التشغيل الكامل.

4- تبني الحكومة سياسة مالية توسعية تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص .

5- العائد من المشروعات الاستهلاكية والاستثمارية أقل من العائد في المشروعات الرأسمالية الخاصة.

تتقسم المزاحمة إلى نوعين<sup>27</sup> :-

**1- المزاحمة الجزئية:** وذلك بسبب انخفاض في الاستثمار أقل من الزيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الحقيقي مما يتسبب في زيادة الطلب على النقود، مما يرافقه ارتفاع في سعر الفائدة الأمر الذي ينعكس سلباً على الاستثمار الخاص.

**2- المزاحمة التامة:** إذا كان الانخفاض في الاستثمار الخاص يساوي الزيادة في الإنفاق الحكومي، وبالتالي أي تغير بسيط في الطلب على النقود يجب أن يؤدي إلى تغير كبير في أسعار الفائدة، والتغير في سعر الفائدة يؤدي إلى تغيير كبير في الاستثمار وإذا كان تمويل الإنفاق عن طريق الدين العام بطرح سندات حكومية فذلك يؤدي إلى وجود نوعين من اثر المزاحمة:

- **أثر المزاحمة الحقيقي:** الزيادة في الإنفاق عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص الحقيقي.
- **أثر بالمزاحمة المالي:** يتم تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية في الأسواق المالية مما تسبب في زيادة معدلات الفائدة نتيجة تثبيت كمية النقد من البنك المركزي،

<sup>26</sup>Aradhana, S., Caselli, F., and Lane, T., "Fiscal Discipline and the Cost of Public Debt Service: Some Estimates for OECD Countries", The B.E. Journal of Macroeconomics. Vol.7, Iss. 1, Art. 28,(2007), p.p.95-98.

<sup>27</sup>Adam P. Balcerzak, Elzbieta Rogalska, "Crowding Out and Crowding in within Keynesian Framework Do We Need Any New Empirical Research Concerning Them?", Economics & Sociology, Vol. 7, No2, (2014), pp. 80-87.

حيث إن سعر الفائدة ما هو إلا إلقاء بين العرض والطلب على النقود، وبالتالي فالطريقة الوحيدة التي تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي دون حدوث في سعر الفائدة هي خلق النقود لتمويل الإنفاق الحكومي.

-وهناك أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على الاستثمار ويمكن أن تحدث بثلاث طرق<sup>28</sup>:

- أن السياسة المالية التوسعية تخلق توقعات لرجال الأعمال بزيادة أرباحهم نتيجة زيادة الإنفاق فينتقل منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين.
- أن السياسة المالية التوسعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الضرائب مما يتسبب في زيادة الاستثمار.
- أن زيادة المشتريات الحكومية لرأس المال تؤدي إلى زيادة الاستثمار، كما أن الاستثمار في البنية التحتية أدى إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص.
- ومن خلال فرضية المزاحمة فارتفاع العجز المالي للحكومة مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة مع انخفاض الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص وعلي هذه الفرضية فإن نقص العجز في موازنة الحكومة يودي إلى إتاحة مزيد من الارصدة النقدية التي يترتب عليها تخفيض أسعار الفائدة وتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى القطاع الخاص مما يؤدي الي تصحيح مستوي الاستثمار الخاص من خلال زيادة حجم المكون للطلب الكلي، مع التنكير بأهمية الطريقة الافضل لتصحيح عدم التوازن في الموازنة الحكومية بالنسبة للاستثمار، وبالتالي لابد معرفة مسار النشاط الاقتصادي هل يتماشى مع مسار الإنفاق العام للحكومة مع الاستثمار الخاص.
- وحسب تقرير البنك المركزي عام 2002 / 2003 نسبة الاقتراض لقطاع الحكومة تمثل 59% من البنوك المحلية بينما القطاع الخاص يمثل 6% وبينما يمثل قطاع الاعمال بنسبة 30% والقطاع العائلي يمثل 10% ويظهر التقرير ان اقتراض الحكومة من الاستثمار القومي 2003/2002 ما قيمته 113.8 مليار جنية . وكذلك حسب البنك المركزي المصري في السنة المالية 2017/2018 ان نسبة الدين المحلي المستحق للحكومة 70% ويقدر الائتمان الحكومي من الجهاز المصرفي 237,9 مليار جنية ، بينما يمثل قطاع الاعمال 56,8مليار جنية بنسبة 7,6% والقطاع العائلي 42,8 مليار جنية بنسبة 18% وبلغت القروض الممنوحة للقطاع الحكومي من بنك الاستثمار القومي 317,6مليار جنية في نفس السنة كما سبق وأشرنا في الجدول رقم(1).

**خامساً: العلاقة بين البنوك والاستثمار في جمهورية جنوب أفريقيا:**

يبلغ تعداد سكان دولة جنوب افريقيا حوالي 57.631.863 نسمة بالاعتماد على أحدث التقديرات للأمم المتحدة لعام 2018، وتشكل هذه النسبة ما يعادل 0.75% من إجمالي سكان العالم، وتغطي مساحتها 4% من مساحة

<sup>28</sup> عيد رشاد عبد المجيد- أثر الاقتراض الحكومي المحلي على الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري- رسالة دكتوراه- كلية التجارة جامعة عين شمس-2017-القااهرة-ص.ص. 53-59.

قارة إفريقيا، كما تحتل دولة جنوب أفريقيا المرتبة رقم 25 في قائمة البلدان من حيث السكان، وتبلغ الكثافة السكانية فيها 47 شخص لكل كيلومتر مربع، وتُغطّي مساحةً إجماليةً تبلغ 1.219.090 كيلومتر مربع، ومنها 1.214.470 كيلومتر مربع يابسة، و4620 كيلومتر مربع ماء، ممّا يجعلها من بين أكبر 25 دولة في العالم، تقع دولة جنوب إفريقيا في الطرف الجنوبي من القارة على المحيط الهندي شرقاً وعلى المحيط الأطلسي غرباً. يعتبر اقتصاد دولة جنوب إفريقيا أكبر اقتصاد في القارة الإفريقية حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 368.3 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وتسمي عملة جنوب إفريقيا (الراند) ويتمتع بنك جنوب إفريقيا الاحتياطي بسلطة حصرية لإصدار العملات المعدنية والأوراق النقدية في البلاد، وتتراوح قيمة العملات المعدنية من 5 سنتات إلى 50 راند، أما الفئات الورقية فتتراوح ما بين 10 إلى 200 راند، ويُمثل كل راند 100 سنت، ويتمتع جنوب إفريقيا باقتصاد وبنية تحتية اقتصادية متطورة، إذ تُعد جنوب إفريقيا واحدة من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للذهب والبلاتين في العالم، كما أنّ لديها قطاعات مالية، وقانونية، واتصالات، وطاقات، ونقل متطورة بشكل جيد، وتملك أكبر سوق بورصة في القارة الإفريقية، وقد أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى إضعاف النمو الاقتصادي في البلاد، مما زاد من معدلات البطالة في القطاع الرسمي في البلاد .

وسعر العملة المحلية (الجنية المصري) مقابل سعر العملة المحلية لجنوب إفريقيا (الراند) حسب سعر تقريبا في شهر أكتوبر 2020 يكون : 1 جنية المصري = 1.0669 راند الجنوب أفريقي.

1 راند الجنوب أفريقي = 0.9348 جنية المصري .

وقد قامت دولة جنوب إفريقيا بأجراء العديد من التطورات في القطاع المالي مما ساعدها على المضي قدماً نحو التنمية الاقتصادية.

حيث شهد القطاع المالي في جمهورية جنوب أفريقيا في العقدين الماضيين العديد من التطورات التي أثرت على حجم وهيكل هذا القطاع، حيث قام بنك الاحتياطي لجمهورية جنوب أفريقيا باتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها ساعدت البنوك التجارية في القيام بمهامها الرئيسية في تمويل الاستثمارات.<sup>29</sup>

### 1. وظائف بنك الاحتياطي لجمهورية جنوب أفريقيا :

الغرض الأساسي للبنك هو الحفاظ على استقرار المستوى العامل لأسعار في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام داخل جمهورية جنوب أفريقيا، جنباً إلى جنب مع غيرها من المؤسسات، كما أنها تلعب دوراً أساسياً في ضمان الاستقرار المالي، وهناك العديد من الشروط التي وضعتها إدارة الاشراف على البنوك والتي يجب توافرها لإنشاء مصرف أجنبي أو فروع للمصارف في جمهورية جنوب أفريقيا:

<sup>29</sup>-Abebe Aemro Selassie, "What Ails South Africa- FINANCE & DEVELOPMENT", December 2011, Vol. 48, No. 4- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2011/12/selassie.htm>

- أ. من أحقية البنوك الأجنبية فتح فروعاً لها أو شركات تابعة أو مكاتب تمثيل، وتعمل الفروع والشركات التابعة للبنك في كافة المعاملات المالية المصرفية كالبنوك، بينما تؤدي مكاتب التمثيل التجاري دور التسهيل والتسويق ولا تقبل الودائع.<sup>30</sup>
- ب. لا تقل قيمة الأصول الصافية للبنك الأجنبي عن مليار دولار، ويكون مصدق عليها من قبل المراجعين وتظهر في بيانات الميزانية العمومية السنوية، مع تقديم هذه الأصول وما يثبت ذلك في مدة تزيد عن 18 شهر قبل إنشاء البنك.
- ج. مراعاة ألا تقل الأصول غير الملموسة للبنك عن 20% من إجمالي الأصول.
- د. أن يكون المستوى الاستثماري للبنك طويل الأجل وألا يتعدى الاستثمار قصير الأجل من إجمالي الاستثمارات أكثر من 20% من جملة الاستثمارات.
- هـ. أن تكون الإدارة مؤلفة من شخصين على الأقل مقيمين في جمهورية جنوب أفريقيا، وأحدهم هو المسؤول التنفيذي الأول.
- و. أن تتم العمليات التجارية في جميع الأوقات بتوجيه ودعم من البنك الرئيسي للدولة الأم.
- م. لا يقل رأس المال لأي فرع لبنك أجنبي عن عشرة ملايين من الدولارات.
- ن. يحق لإدارة الاشراف على البنوك بينك الاحتياطي وضع نسبة الاحتياطي القانوني وإلزام البنوك بها.

ع. من حق إدارة الإشراف وضع نسب الفائدة على الإقراض والإيداع.<sup>31</sup>

## 2- تطور القطاع المصرفي في جنوب افريقيا :

- تساهم البنوك بشكل فعال في تمويل الاستثمار في جمهورية جنوب افريقيا ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الأموال لدى البنوك لقيامها بدورها الأساسي في عملية نمو الاستثمار المحلي ويعود ذلك الى الآتي:
- هناك ميزة كبيرة في تركيبة موارد البنوك في جمهورية جنوب أفريقيا وهي ارتفاع الأهمية النسبية للإيداعات طويلة الاجل والمتمثلة في الودائع الثابتة وودائع الادخار والودائع الأخرى حيث مثلت الودائع طويلة الاجل ما يقرب من 47.7% من إجمالي الودائع لعام 2018 في الوقت الذي مثلت فيه الودائع قصيرة الأجل حوالي 52.3% من إجمالي الودائع.
  - كما نجد أنه في الفترة محل الدراسة من عام 2002 الى عام 2018 لم تتعدى نسبة الاحتياطي القانوني لم تتعدى حاجز 3.5% من إجمالي اصول البنوك، وبانخفاض التزامات البنوك تجاه بنك الاحتياطي ارتفعت إجمالي أرصدة القروض لتصل إلى حوالي 92.7% من إجمالي الودائع لعام 2018.

<sup>2</sup>-Ian Seurat – (Liberalization of Trade in Services in South Africa: The Multilateral Dimension) – Johannesburg: University of the Witwatersrand – February 2005 –P19.

<sup>1</sup>-Paula Mitchell –Africa : Financial Sectors : A Guide to the Financial Infrastructure of sub-Saharan Africa – Washington D.C : U.S. Department of Commerce-International Trade Administration – 2001 – P 50.

▪ نجد ان هناك ارتفاع في إجمالي ارصدة البنوك لدى بنك الاحتياطي على الدوام فيما عدا عام 2009 حيث عانت البنوك من مشاكل في جذب المدخرات وبالتالي قام بنك الاحتياطي بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى 2.8% من إجمالي الودائع وذلك للمحافظة على نسبة السيولة والحفاظ على قدرة البنوك على خلق الائتمان.

مما سبق يتبين انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة من قبل بنك الاحتياطي على الودائع مما يزيد من قدرة البنوك على خلق الائتمان، كما تبين أيضاً مرونة السياسات المتبعة من قبل بنك الاحتياطي تجاه البنوك وخصوصاً في وقت الأزمات.<sup>32</sup>

تقوم المؤسسات المالية الدولية بتقييم القطاع المصرفي من خلال بعض المؤشرات الكلية والخاصة بالقطاع المالي المصرفي كما تهتم بها المجموعات الاستثمارية الكبرى كمحدد لتوجيهها استثماراتها لدولة ما.

#### جدول رقم(6)

تطور نسبة الادخار والاقراض الممنوح إلى القطاع الخاص خلال الفترة(2000-2019)

(القيمة: %)

السنة	الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP %)	إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP%)	إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP%)
2000	15.50	131.05	66.27
2001	14.90	130.31	67.34
2002	17.52	138.79	74.43
2003	17.19	110.72	56.03
2004	16.35	115.86	60.77
2005	15.68	126.93	62.50
2006	17.23	138.16	65.90
2007	16.65	156.98	73.62
2008	17.40	160.12	78.29
2009	17.48	140.35	76.69
2010	18.01	145.94	74.60
2011	17.54	148.98	70.35
2012	15.10	139.60	67.59
2013	15.36	146.48	68.63
2014	15.66	149.23	67.27
2015	16.48	150.97	67.06
2016	16.53	147.51	68.24
2017	16.14	143.82	66.60

65.57	147.47	14.88	2018
65.74	138.79	14.95	2019
68.17	140.40	16.33	متوسط الفترة

Source: world Bank data, open data, saving & domestic credit data.

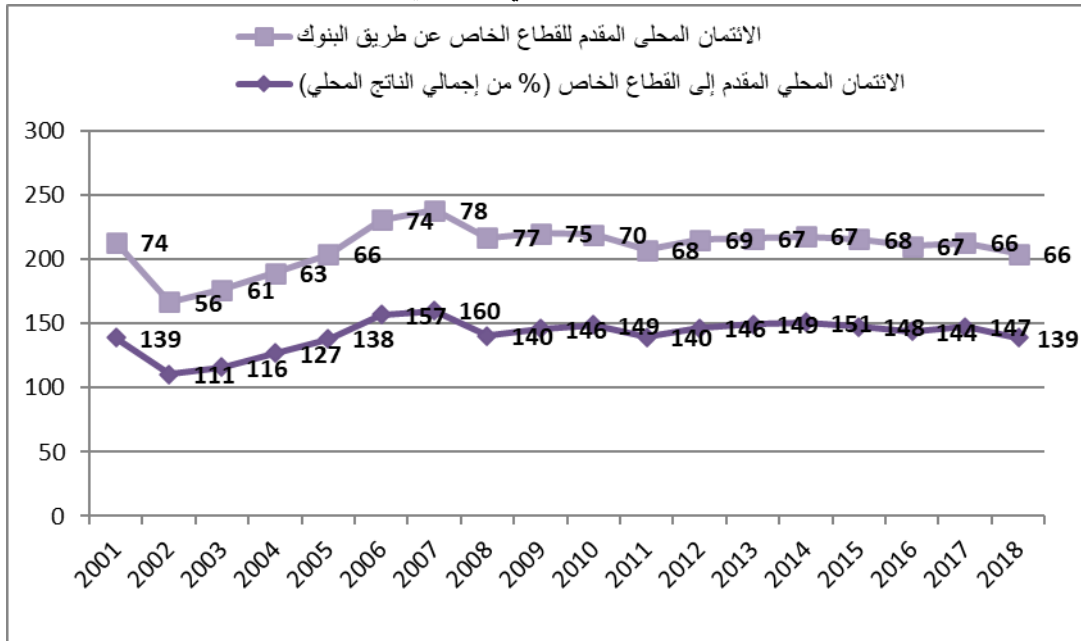
<https://data.worldbank.org/indicator/FD.AST.PRVT.GD.ZS>.

#### يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي:

- جاء الادخار المحلي ليمثل نحو 16.33% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمتوسط الفترة (2000-2019) وقد تراوحت تلك النسبة بين 18% كحد أقصى وذلك في عام 2010 في حين بلغ الحد الأدنى عند 14.88% عام 2018 ولم تشهد تلك النسبة اتجاه عام خلال تلك الفترة سواء صعوداً أو هبوطاً.
- في حين بلغت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص سواء من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى نحو 140% من الناتج المحلي الإجمالي في متوسط الفترة (2000-2019) وقد شهدت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في جنوب أفريقيا اتجاه عامماً للزيادة بداية من العام 2003 حيث زادت من 110% من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 150% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015.
- أما فيما يتعلق بالائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص من البنوك التجارية فقد بلغت في المتوسط نحو 68% لمتوسط الفترة (2000-2019)، شهدت تلك النسبة استقرار نسبياً خلال تلك الفترة حيث تراوحت بين 78% عام 2008 وبلغت حدها الأدنى 62% عام 2005.

#### شكل رقم (6)

تطور الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في جنوب أفريقيا خلال الفترة (2001-2018)



Source: South African Reserve Bank – Annual Report - Bank Supervision Annual Report- 2002-2018.

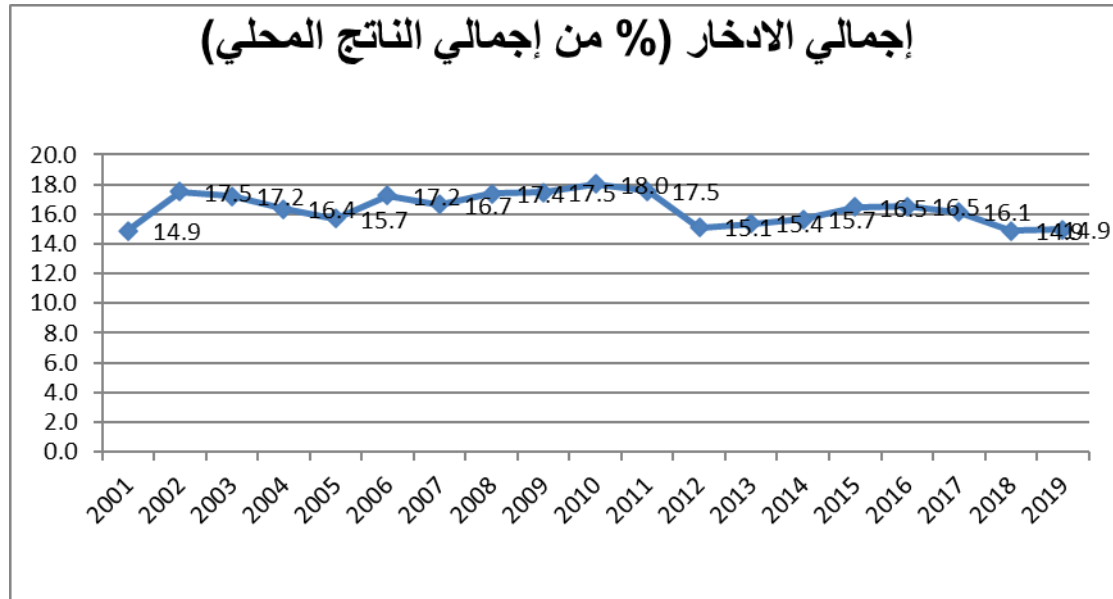
وبملاحظة البيانات المتاحة بالشكل رقم (5) تبين لنا الآتي :

-ارتفاع إجمالي الائتمان المقدم من القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أقصى معدل عام 2006 حيث بلغ حوالي 160% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ثم بدأ بعد ذلك في الهبوط والارتفاع في بعض الأعوام، ويعود ذلك إلى قيام بنك الاحتياطي لجمهورية جنوب أفريقيا بطرح أوراق مالية للبيع مستخدماً في ذلك عمليات السوق المفتوحة، وذلك من أجل سد العجز في جملة الاستثمارات الوافدة للدولة، كما أنه قام بوضع اشتراطات تقوم بتقديمها الشركات الراغبة في الحصول على القروض.<sup>33</sup>

-يتبين أيضاً انخفاض الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متأثراً بانخفاض الائتمان المقدم من القطاع المصرفي حيث نجد أن العلاقة بينهما علاقة طردية حيث إنه في عام 2006 بلغ الائتمان المقدم من القطاع المصرفي حوالي 160% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكان ذلك متماشياً مع الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص عن طريق البنوك حيث بلغ حوالي 78% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006، وعند انخفاض الائتمان المقدم من القطاع المصرفي انخفض أيضاً الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، حيث عانت البنوك من مشاكل في سداد الديون من قبل الجهات المقترضة نظراً لما واجهته تلك الجهات من مشكلة في السداد نظراً لما تعرضت له من صعاب نتيجة اندلاع الأزمة المالية العالمية والتي من شأنها خفضت من جملة انتاجها كنتيجة حتمية لانخفاض الاستهلاك.

-على الرغم من تواضع حجم الادخار المحلي كما هو موضح في الشكل رقم (6) إلا أن البنوك لديها القدرة في تمويل الاستثمارات ويعود ذلك مرونة السياسات المتبعة من قبل بنك الاحتياطي تجاه البنوك

شكل رقم (7)



Source: World Bank – Data Indictor (2002-2008).

<sup>33</sup>-Source: South African Reserve Bank – Annual Report - Bank Supervision Annual Report- 2012.P72



بناء على البيانات صندوق النقد الدولي لعام 2013 يتبين من الشكلين السابقين (6) ان حجم الادخار بدء بالتزايد بداية من عام 2001 بمقدار ( 14,9 مليار راند ) وبدء في التزايد وحتى بدايات عام 2018 بدء في التناقص حتي وصل مقدار الادخار الي ( 14,6 مليار راند ) بالرغم من التزايد الوضح في عام 2011 (18,0 مليار راند).

كما رفع البنك المركزي في جنوب افريقيا معدل الفائدة الرئيسي ليتبع بذلك البنوك المركزية للأسواق الناشئة مثل تركيا إلي البرازيل حيث شددوا السياسات النقدية لتعزيز العملة وقررت لجنة السياسة النقدية رفع معدل إعادة الشراء "ريبو" من 5% إلى 5.5% فيما أوضح البنك ان الخفض المستمر في قيمة "الراند" سيزيد بشكل كبير المخاطر بالنسبة لرؤية التضخم، وأكد ان السياسة النقدية لا تزال تكيفية والمزيد من التغييرات ستعتمد بدرجة كبيرة على البيانات.

الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع في جنوب افريقيا متقلبة خلال فترة الدراسة، وسجلت تلك المعدلات معدلات سالبة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب ارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة خارج البنوك بالذكر أن معدلات الفائدة السالبة تؤدي إلى تشجيع الأفراد على الاحتفاظ مدخراتهم خارج البنوك وتؤثر سلباً على الاستثمار في المشروعات الاقتصادية المنتجة والاتجاه نحو الاستثمارات غير المنتجة مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

وكانت السياسة المالية في فترة الدراسة تقوم علي التحكم المباشر من البنك المركزي والذي تتراوح بين السقف الائتماني وبين الاحتياطي النقدي لدية وايضا سعر الفائدة لهذا تم استخدام الاصول السائلة مع بعض القيود الكمية علي اسعار الفائدة والقروض حتي يحد من التضخم من خلال الحد من نمو السيولة النقدية ،وعقدت لجنة (دي كوك) نهاية التسعينات وكان من نتائجها التحول نحو اقتصاد السوق واتجهت السياسة النقدية لمواجهة التقلبات الدورية في الاسعار وبالتالي تضمن الاستدامة علي المدى الطويل ما يضمن النمو الاقتصادي وفي الوقت الحاضر ظهر تحسن في النشاط الاقتصادي لجنوب افريقيا حيث تشهد نموا يقدر 7,5% في عام 2019 وذلك لتحكم السياسة النقدية بعض الشيء في العرض النقدي (M3) فقد نما معدل نمو النقود في شهر ابريل 2018 الي 10% وهذا نتيجة لتسارع الافراد لشراء الودائع (الادخار) ولكن بعد التدخل الحكومي والسيطرة علي معدل الفائدة بدء في انفاض الادخار لدي الافراد والشركات ، وهذه الفترة شهدت عدم تحقيق توازن بين الحاجة الي تدعيم الانتعاش الاقتصادي مقابل المخاطر في ارتفاع التضخم الجائح وكذلك التقلب في سعر الصرف للعملة المحلية لذلك خلال فترة الدراسة شهد اقتصاد جنوب افريقيا معدلات سوق النقود ثابت الي حد ما .

وحسب تقرير Business Report إن "البنك الوطني الأول" (FNB)، أحد البنوك الخمسة الكبرى في جنوب أفريقيا، تم إغلاق حسابات جميع الشركات التي تتعامل بالعملات المشفرة. في بيان له، قال البنك (FNB) إنه اتخذ تلك الإجراءات بعد مراجعة المخاطر المرتبطة بالشركات التي تتعامل مع العملات المشفرة مما ادي انخفاض خشية الافراد(المودعين) والشركات العاملة في القطاع الخاص من زيادة الادخار .

شكل رقم (8)



وفقا للبيان السابق ان نسبة اقتراض حكومة جنوب افريقيا بدأت في 2004 بانخفاض ثم بتزايد الي وصلت في قمة الزيادة وفقا لتطبيق السياسة المالية وزيادة اسعار الفائدة وكمية الادخار والودائع (الاصول البنكية) بدأت بالانخفاض في عام 2018 بناء علي السياسة النقدية ، حيث استحوذت الحكومة علي نسبة 45 % من اسهم البنوك التجارية وهناك اجراءت اتخذتها الحكومة لزيادة الاستثمار للقطاع الخاص :

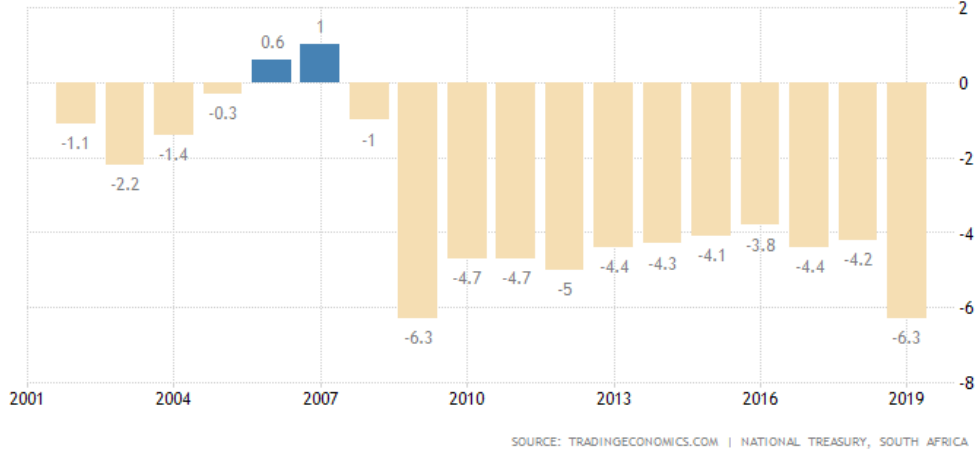
- في عام 2004 استطاعت البنوك الجنوب افريقيا تقديم منتج جديد باسم حسابات (Mzansi) المبسطة للأفراد الذين لم يتم التعامل مع البنك مسبقاً.
- في عام 2007 اصدار قانون البنوك التعاونية يتم من خلاله خلق شريحة جديدة من المؤسسات الخاضعة للرقابة وبالتالي تأسست منظمات تعاونية ومالية.
- التزام البنوك الحكومية والخاصة في 2011 بمنح قروض اسكان بأسعار مقبولة وفقا لميثاق القطاع المالي لدولة جنوب افريقيا.
- عملت الحكومة الجنوب افريقيا ان تسمح باستقطاع جزء من مرتبات موظفيها لمقابلة اقساط القروض الصغيرة المستحقة عليهم.
- وضع إطار جديد لنشاط التأمين متناهي الصغر .

**عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب افريقيا:**

يوثر عجز الموازنة العامة للدولة على حجم الاقتراض الحكومي لتمويل العجز ومن ثم التأثير على حجم المعروض من لتمويل الاستثمارات في في القطاع الخاص ويمكن استعراض التطور الذي حدث في عجز الموازنة في جنوب افريقيا من خلال الشكل التالي:

## شكل رقم (9)

تطور عجز الموازنة العامة للدولة في جنوب افريقيا خلال الفترة (2002-2019)



Source: National Treasury, South Africa, Trading Economics

<https://tradingeconomics.com/south-africa/government-budget>.

يتضح لنا من الشكل رقم (9) أن العجز في الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو 3.03 % من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمتوسط الفترة (2002-2016) وقد بلغت تلك النسبة حدها الأقصى في العام 2019 حيث بلغت نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة بلغت نحو 2.5% عن عام 2018 وقد حققت الموازنة العامة في جنوب افريقيا فائض بلغ نحو 1% في العام 2007.

### سادساً: دور البنوك في تحفيز الاستثمار بين الواقع والمستهدف-رؤية مقترحة:

يمكننا من خلال هذا المحور التعرض لأهم نقاط المقارنة لتقييم دور البنوك في تحفيز الاستثمار في كلٍ من مصر وجنوب أفريقيا وكذا توضيح كيفية الاستفادة من تجربة جنوب افريقيا في زيادة فاعلية دور البنوك في تحفيز الاستثمار وذلك على النحو التالي:-

#### 1-أهم نقاط المقارنة بين مصر وجنوب أفريقيا لدور البنوك ومناخ الاستثمار:

ونتناول في هذه النقطة مقارنة العوامل المختلفة التي تؤثر على دور البنوك في تحفيز الاستثمار لمعرفة أوجه الاختلاف وكيفية الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا والتي يمكننا تلخيصها في الجدول التالي:-

وجه المقارنة	مصر	جنوب أفريقيا
<u>أولاً: العوامل المرتبطة بالسياسة النقدية وأداء القطاع المصرفي:</u>		
نسبة الادخار	يمثل الادخار المحلي نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة (2000-2018)، وقد شهدت تلك النسبة اتجاهًا للتناقص خلال تلك الفترة حيث انخفضت تلك النسبة من 23% عام 2008 لتصل إلى حدها الأدنى عند <b>9.54%</b> عام 2015 وهو ما يعبر عن وجود اتجاه لانخفاض نسبة الادخار، في حين بلغت نسبة الودائع طويلة الاجل نحو 20% من جملة الودائع.	جاء الادخار المحلي ليمثل نحو 16.33% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمتوسط الفترة (2000-2019) وقد تراوحت تلك النسبة بين 18% كحد أقصى وذلك في عام 2010 في حين بلغ الحد الأدنى عند 14.88% عام 2018 ولم تشهد تلك النسبة اتجاه عام خلال تلك الفترة سواء صعوداً أو هبوطاً، كما أن نسبة الودائع طويلة الاجل بلغت نحو 52% في عام 2018.
حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	جاء الائتمان الممنوح من البنوك إلى القطاع الخاص ليمثل نحو 39% من الناتج المحلي الإجمالي مع وجود اتجاه واضح لانخفاض لتلك النسبة حيث انخفضت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من 54.66% عام 2003 ليصل إلى نحو 24.02% في عام 2019.	فيما يتعلق بالائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص من البنوك التجارية فقد بلغت في المتوسط نحو 68% لمتوسط الفترة (2000-2019)، ولم شهدت تلك النسبة استقراراً نسبياً خلال تلك الفترة حيث تراوحت بين 78% عام 2008 وبلغت حدها الأدنى 62% عام 2005.
نسبة الاحتياطي القانوني	بلغت نسبة الاحتياطي القانوني في مصر نحو 14% وقد زادت تلك النسبة بعد أن كانت تمثل نحو 10% في عام 2016 في أعقاب تحرير سعر الصرف كخطوة للحد من آثار الموجه التضخمية التي أعقبت تحرير سعر الصرف.	نسبة الاحتياطي القانوني في جنوب أفريقيا لم تتعد نسبة 3.5% خلال الفترة 2002-2018، وخاصة مع السيطرة على معدلات التضخم في الفترة المشار إليها.
أسعار الفائدة	بلغت أسعار الفائدة نحو 16% عام 2019 وقد تم تخفيضها من مستويات 18% في أعقاب إجراءات الإصلاح الاقتصادي بهدف الحد من أثر الضغوط التضخمية، وقد شهدت معدلات الفائدة تزايداً خلال الفترة من 2004-2019 حيث ارتفعت من مستويات 10%.	بلغت متوسط أسعار الفائدة في جنوب أفريقيا نحو 5.5% وقد شهدت تلك النسبة زيادة بمقدار 0.5% في عام 2019 كمحاولة لاحتواء التضخم المصاحب للتخفيض في قيمة العملة خاصة في الأسواق الناشئة.
<u>ثانياً: العوامل المرتبطة بالسياسة المالية وتأثيرها على دور البنوك في تحفيز الاستثمار الخاص</u>		
عجز الموازنة العامة للدولة	شهد عجز الموازنة في مصر تقلبات في نسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي 9.7% لمتوسط الفترة 2002-2018 وقد بلغت تلك النسبة حدها الأدنى في العام 2008 حيث بلغت نحو 6.8% عام 2008 وشهدت تلك النسبة زيادات متتالية بداية عام 2009 وبلغت حدها الأقصى عام 2016 حيث بلغت 12.6%.	العجز في الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو 3.03% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لمتوسط الفترة (2002-2016) وقد بلغت تلك النسبة حدها الأقصى في العام 2019 حيث بلغت نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة بلغت نحو 2.5% عن عام 2018 وقد حققت الموازنة العامة في جنوب أفريقيا فائض بلغ نحو 1% في العام 2007.

<p>على الرغم من تحقيق الموازنة العامة لجنوب أفريقيا عجزاً بلغ نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 وهو يعد أعلى معدل لعجز الموازنة على أساس سنوي من عام 2002 إلا أن عجز الموازنة حقق في المتوسط نحو 3.3% للفترة (2002-2019) وهو ما انعكس بالإيجاب على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حيث بلغ نحو 68% فيما يتعلق بالائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص من البنوك التجارية فقد بلغت في المتوسط نحو 68% لمتوسط الفترة (2000-2019)، وشهدت تلك النسبة استقرار نسبياً خلال تلك الفترة حيث تراوحت بين 78% عام 2008 وبلغت حدها الأدنى 62% عام 2005، وقد ساعد انخفاض عجز الموازنة في تخفيض الطلب الحكومي على التمويل وهو ما خفض من أثر المزاخمة.</p>	<p>جاء الائتمان الممنوح من البنوك إلى القطاع الخاص ليمثل نحو 39% من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط الفترة (2002-2018) مع وجود اتجاه واضح لانخفاض لتلك النسبة حيث انخفضت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من 54.66% عام 2003 ليصل إلى نحو 24.02% في عام 2019 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى عديد من الاسباب يأتي على رأسها أثر المزاخمة الناتج عن تقادم نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة واستثمار البنوك في أدوات الدين العام وما ترتب عليها ارتفاع في أسعار الفائدة، وفي ضوء ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وارتفاع العوائد على الاستثمار في أدوات الدين العام يؤثر ذلك على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وخاصة أن حاجة الدولة لتمويل العجز من مصادر حقيقية يؤثر على كل من سعر الفائدة، وحجم الاقتراض الحكومي المطلوب لتمويل العجز.</p>	<p>تمويل عجز الموازنة العامة وأثر المزاخمة</p>
---	---	--

## 2- اهم نقاط المقارنة بين أداء الجهاز المصرفي المصري وأداء الجهاز المصرفي لدولة جنوب أفريقيا :

تم استعراض عدد من المؤشرات للبنوك التجارية في مصر وجنوب أفريقيا كأسعار الفائدة للدولتين وأيضاً نسبة الاحتياطي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص للدولتين، وجاءت المؤشرات للشمول المالي لعام 2016 لدولة جنوب أفريقيا في تقديم الخدمات المصرفية حيث لا تقدم من قبل الجهات الغير مصرفية مباشرة ولكن من خلال شركات تكنولوجيا مثل (WIZZIT) والتي أنشئت خصيصاً لتقديم الخدمات المصرفية فتح حسابات -فواتير - خدمات بنكية أساسية بالاشتراك مع شركة MTN الشركة الرائدة في الهاتف المحمول بالمشاركة مع بنك Standard Bank لتشغيل خدمة التجزئة المصرفية وفي تقرير موديز لتصنيف القطاع المصرفي (لمصر وجنوب أفريقيا اظهر ان القطاع المصرفي المصري بدء يجني ثمار الإصلاح الاقتصادي 2016 بوضع حدج ادني لراس مال البنوك 500 مليون جنية مما ادي الي الاستقرار في معدل الائتمان ، وجنوب افريقيا نفس التقرير خفض العلامة المالية لجنوب افريقيا من (+ bba الي -bba) بسبب السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها البنك المركزي الفيدرالي في اخر عقد للقرن العشرين تأثراً للارزمة المالية 2008. وفي جدول أعلى البلدان الأفريقية حسب رأس المال من المستوى الأول 2000-2019 ، حسب الترتيب ، احتلت جنوب أفريقيا المركز الأول ، واحتلت مصر المركز الثاني في عام 2000 ، ثم تراجعت إلى المركز الرابع بعد عام 2008 ،

جدول رقم(7) العوامل المؤثر في فاعلية دور البنوك في تحفيز الاستثمار في كلٍ من مصر وجنوب افريقيا

البيان	مصر	جنوب افريقيا
عدد مستخدمي الصراف الالي لكل 100 الف من السكان	14.9	70.0
مؤشر الكفاءة المالية	5.7	10.8
الكثافة المصرفية عدد فروع البنوك لكل 100 الف من السكان	4.9	10.5
نسبة التكاليف التشغيلية الي اجمالي الدخل	45.7	47.1
مؤشر الاستقرار المصرفي	18.9	13.9

من اعداد الباحث بيانات البنك الدولي

لكنها استعادت مكانتها الثانية منذ ذلك الوقت، وأكد the banker قيام (بنك ستاندرد الجنوب افريقي) ، الذي احتل المركز 149 في تصنيف أفضل 1000 بنك عالمي لعام 2019 ، ب 9.7 مليار دولار من المستوى الاول بتخفيض رأس ماله المطلق، وأشار the banker إلى أنه احتل ( البنك الأهلي المصري) المركز الثالث عام 2000 ، وانخفض إلى الثامن لكنه تعافى منذ ذلك الحين إلى المركز الخامس لعام 2019 وأكدت the banker أنه بينما تستمر مصر في الهيمنة من حيث النمو الهائل في القارة ، إلى قيام البنوك للتحديث الالكتروني واستخدام التكنولوجيا المتطورة، إلى جانب تطبيق ما هو جديد منها بازل 2 و 3 ، وجذب أفضل الخبرات الموجودة وتطبيق مفهوم الشمول المالي لتعظيم دور الجهاز المصرفي .

#### مقترحات لزيادة فاعلية البنوك في تحفيز الاستثمار :

من خلال هذه النقطة يمكننا استعراض عدد من المقترحات التي يمكن أن تساعد في زيادة فاعلية البنوك في تحفيز الاستثمار، وذلك على النحو التالي:-

- أ- **العمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني:** حيث بلغت نسبة الاحتياطي القانوني نحو 14% وهي نسبة مرتفعة إذا ما تم مقارنتها مع نسبة الاحتياطي القانوني في جنوب افريقيا حيث بلغت نحو 3.5% وخاصة في ضوء تراجع معدلات التضخم حيث تم رفع تلك النسبة في أعقاب تحرير سعر الصرف

بنحو 4% عام 2016 كمحاولة للحد من الآثار التضخمية لتحريير سعر الصرف، وخاصة مع تراجع معدلات التضخم عما كانت عليه في أعقاب تحريير سعر الصرف.

ب- **العمل على تخفيض أسعار الفائدة المقدمة للشركات والانشطة التجارية:** وذلك من خلال زيادة مبادرات التمويل المقدمة من قبل المركزي بحيث يتم إلزام البنوك على توجيه جزء أكبر الائتمان الممنوح على الشركات والمشروعات وخاصة الصناعية منها مع تشجيع البنوك على ذلك من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني تبعاً لزيادة المحفظة الاستثمارية الموجهة للمشروعات وقطاع الاعمال.

ت- **العمل على زيادة معدلات الادخار المحلي:** وذلك من خلال توجيه البنك المركزي للبنوك التجارية بزيادة جهود الشمول المالي مع استخدام التقنيات الحديثة المعتمدة على الثورة الرقمية في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تساعد على زيادة نسبة الادخار المحلي.

ث- **توجيه برامج تمويل مبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** العمل على تقديم البنوك التجارية مجموعة الخدمات سواء على مستوى الاستشارات المالية والفنية بالإضافة إلى تقديم التمويل بنسب فائدة تتلاءم مع طبيعة تلك الأنشطة مع تحديد البنك المركزي نسبة من المحفظة الاستثمارية للبنوك مع تحفيز البنوك التي تزيد فيها نسبة الاستثمارات الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- **العمل على تنويع مصادر تمويل عجز الموازنة:** بحيث يتم تمويل العجز باستخدام مزيج من الاقتراض المحلي والخارجي بالشكل الذي يساعد على الحد من آثار المزاخمة الناجمة عن عجز الموازنة العامة للدولة.

ح- **العمل على زيادة الاستثمارات الحكومية:** حيث إن زيادة الاستثمارات الحكومية يساعد على زيادة الاستثمارات وخاصة للشركات التي تقوم بتنفيذ تلك المشروعات.

## النتائج والتوصيات:

### أ- النتائج

- ضآلة ما تساهم به البنوك في تمويل الاستثمارات المنفذة داخل الدولة ويتضح ذلك من انخفاض إجمالي أرصدة الإقراض والخصم التي تقدمها البنوك للاستثمار مقارنة لما يتم استثماره كما تعيش بنوك مصر واقعا صعبا منذ سنوات، لكنها بعد ثورة 25 يناير بات موقفها أكثر صعوبة، بشأن تزايد استثمارات البنوك في الدين الحكومي، ففي عام 1991 بلغت قيمة هذه الاستثمارات 4 مليارات جنيه (584 مليون دولار) فقط، وعام 2010 ارتفع الرقم إلى 266 مليار جنيه (38.8 مليار دولار)، ليصل عام 2019 إلى 375 مليار جنيه (54.7 مليار دولار).
- ارتفاع حجم الالتزامات التي تتعهد البنوك تجاه البنك المركزي مما يؤدي إلى تقليل فرصة تداول تلك الأموال داخل الاقتصاد القومي وفرص الحصول على قروض لتمويل المشروعات.

- وخلال الفترة 2010-2019 ظهر تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب الطلب الكلي وارتفاع أسعار الفائدة في ذات الفترة مما ادى ارتفاع التكلفة على الاستثمار المحلي والاجنبي مما ادى الي عجز الموازنة العامة وإصدار اذون الخزانة قصيرة الاجل .
- التغييرات التي تم إتباعها من قبل البنك المركزي المصري مثل القيام بعمليات اندماج وخصخصة للبنوك أدت إلى خلق كيانات مالية قوية كان لها القدرة على الخروج من الأزمة المالية العالمية بأمان.
- ارتفاع ما يقدمه القطاع المصرفي في جمهورية جنوب أفريقيا من قروض كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي إلى تمويل الاستثمارات. كما كشفت الدراسة عن حدوث تقلبات واضحة في معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع في جنوب أفريقيا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت تلك المعدلات معدلات سالبة خلال فترة الدراسة مما ادى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض المعروض النقدي .
- تميز هيكل الموارد والاستخدامات في البنوك العاملة في جمهورية جنوب أفريقيا بأنها طويلة الأجل مما عزز من دور البنوك في تمويل الاستثمارات.
- قيام بنك الاحتياطي لجمهورية جنوب أفريقيا بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ادى إلى منح البنوك القدرة على خلق الائتمان.
- من اهم سلبيات المزاحمة عدم الاهتمام بتمويل القطاع الخاص من البنوك واستثمارها في السندات الحكومية المؤكدة المكسب.

#### ب-التوصيات:

- البحث عن أساليب جديدة من قبل البنك المركزي المصري في تغيير هيكل الموارد والاستخدامات من قصير الأجل الي طويل الأجل. مثل تخفيض سعر الفائدة على الأموال المودعة لفترة أقل من ثلاثة أو ستة أشهر ورفعها لما يزيد عن ذلك.
- العمل على تخفيض البنك المركزي لنسبة الاحتياطي القانوني مما يعطى القدرة للبنوك في المساهمة بنسبة أكبر في خلق الائتمان والبحث عن نظام جديد يستطيع من خلاله الحفاظ على اموال المودعين.
- البحث عن صيغ تمويلية مناسبة للمشروعات بخلاف الاقتراض مثل تكوين شركات وتسويقها بين أكثر من مستثمر أو بنك.
- تشجيع الاكتتاب في الدين العام قد تلجأ السلطات العامة إلى رفع أسعار الفائدة على السندات الحكومية. والنتائج المحتملة لذلك إضافة الى انخفاض الاستثمار الخاص تكون ارتفاع معدلات التضخم. لذلك فالإنفاق العام يبدو ذا أثر سلبي في الإنفاق الاستثماري فكل زيادة في حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 100% تؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستثماري الخاص بمقدار 27% وهذا يدل على أثر تراجعي قوى. ففي حالة مصر نجد ان الدين الداخلي وصل الى 1.6 تريليون جنيه وهو رقم خطير نتيجة الابعاء التي تتحملها الموازنة العامة



من جراء فوائد الديون التي تشكل عجزا في الموازنة العامة قد تربو على 200 مليار جنيه سنويا في العام المالي 2013-2014 بدلا من 134 مليار جنيه عام 2019 .

- ضرورة زيادة التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب القطاع المصرفي، مقترحا إلزام «المركزي» البنوك بتخصيص حصة معينة من المحفظة تقدر بنحو 10% لتمويل هذه المشروعات، والتي ستساهم في زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ودعم الاقتصاد

- أهمية تمويل الشركات لدعم الاقتصاد القومي وتوفير فرص عمل لتحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية، لابد من اتخاذ قرارات حاسمة من شأنها أن تنهض بالاقتصاد بعد فترة من الركود نحو عامين.

- وفي مجال السياسات النقدية تعتقد الدراسة بضرورة توفير سياسات تمويلية واقتصادية ناجحة لتغطية الاستثمار للقطاع الخاص.

- لابد من انتهاز حكومة جنوب افريقيا ما اتخذته من اجراءات مالية منذ بداية الالفية والاستمرار في تغطية الاستثمار بالقطاع الخاص .

#### الدراسات المستقبلية المقترحة:

1- تقدير أثر الاقتراض الحكومي على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

2- العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار الخاص في مصر .

3- توزيع الائتمان المحلي في مصر بين الائتمان الإنتاجي والاستهلاكي .

#### المراجع:

##### أ-المراجع العربية:

1-ابراهيم مختار-بنوك الاستثمار (دراسة تحليلية للنظريات والأساليب والمشكلات)-المكتبة المركزية جامعة القاهرة -1982 - ص83.

2-أحمد سعيد كرم البكل-الجهاز المصرفي المصري والأزمات المصرفية العالمية-رسالة ماجستير - كلية التجارة وإدارة الاعمال (جامعة حلوان)-2010.

3-البنك المركزي المصري - الخطاب الدوري رقم 308 - 16 ديسمبر 1990.

4-بنك مصر -أساليب تخصيص الأموال في البنوك التجارية (اتجاهات نظرية)-النشرة الاقتصادية - السنة السابعة والثلاثون - العدد الثاني - 1994 ص75.

- 5-بوشيخي بوحوص-النظريات المتعلقة بتفسير أعمال البنوك مع الدراسة التفصيلية للنظرية الحديثة" نموذج إبرام القروض ثم توزيعها "ومحاولة محاكاة تطبيق النظريات على بنك التنمية المحلية الجزائري- مجلة المالية والاسواق- العدد 3- جامعة عبد الحميد بن بديس- الجزائر- 2014 - ص 28،29
- 6-رشدي فتحي محمود حسن-أثر تحرير وتطوير الجهاز المصرفي المصري على استراتيجية التنمية في مصر-المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة - كليةالتجارة-2019.
- 7-طلبة السيد زين الدين - أذون الخزانة وتحديد سعر الفائدة "دراسة إحصائية" - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس -1991-ص307.
- 8-عبد الفتاح الجبالي - الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة - 2000 - ص 27.
- 9-عيد رشاد عبد المجيد- أثر الاقتراض الحكومي المحلي على الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري- رسالة دكتوراه- كلية التجارة جامعة عين شمس-2017-القاهرة-ص.ص. 53-59.
- 10-نادية أبو فخره مكايي -تقييم فاعلية مناهج إدارة الأصول والخصوم في البنوك المصرية-رسالة دكتوراه غير منشورة -كلية التجارة جامعة عين شمس -1988-ص 7.
- 11- طلعت أسعد عبد الحميد - أساسيات إدارة البنوك -المكتبة المركزية جامعة عين شمس - 1986 - ص280.
- 12-سلوى العنتري ومحمد نور الدين - الجهاز المصرفي ومخاطر فترة التحول في الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ( القاهرة ) --2001-ص259
- 13- سلوى العنتري - الديون المتعثرة والركود وأسعار الفائدة - ورقة عمل - أكاديمية البحث العلمي (القاهرة) -15 يونيو2005-ص3،1.
- 14-محمد حسين حنفي أحمد - تقييم دور الجهاز المصرفي في توفير الاحتياجات التمويلية وأثره على النمو الاقتصادي في مصر - رسالة دكتوراه -كلية التجارة جامعة عين شمس -2010.

15- محب خلة توفيق-البنوك المركزية في افريقيا دراسة حالة للبنك المركزي لغرب افريقيا -رسالة ماجستير - معهد الدراسات والبحوث الافريقية قسم الاقتصاد والسياسة -جامعة القاهرة -1995

### التقارير:

1 - للبنك المركزي المصري -تقارير سنوية - أعداد مختلفة (2002-2018)

2- وزارة التخطيط والتعاون الدولي-سلاسل سنوية(2002-2018).

### English Reference

1-Abebe Amero Selassie,"What Ails South Africa- FINANCE & DEVELOPMENT", December 2011, Vol. 48, No. 4-  
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2011/12/selassie.htm>

2-José-Luis Peydr´ - Discussion of “The Effects of Bank Capital on Lending: What Do We Know, and What Does It Mean?” - European Central Bank - December 2010 – p55.

3-Jeanne Gobat - What Is a Bank? FINANCE & DEVELOPMENT,-Working paper Vol. 49, No. 1 –International monetary fund - March 2012 –p13.

4-Jongwanich, Juthathip&Kohpaiboon, Archanun-Private Investment: Trends and Determinants in Thailand-World Development-vol. 36(10)- October.2008- pages 1709-1724.

5-Ian Seurat – ( Liberalization of Trade in Services in South Africa: The Multilateral Dimension ) – Johannesburg : University of the Witwatersrand – February 2005 –P19.

6- Olawale Fatoki) *Department of Business Management, Turfloop Campus, University of Limpopo, Limpopo Province, South Africa( Mediterranean Journal of Social Sciences MC SER Publishing, Rome-Italy ) September 2014*

7-Paula Mitchell – (Africa: Financial Sectors: A Guide to the Financial Infrastructure of sub-Saharan Africa) – Washington D.C : U.S. Department of Commerce-International Trade Administration – 2001 – P 50.

8-- Prof NM Odiham, Brian Muyambiri Journal of Central Banking Theory and Practice, 2018, Department of Economics University of South Africa, Pretoria, South Africa

9-- Wood and porier –Analysis of Financial Statements -New York: Van Nostrand Reinhold Company, 1979-P74.

10-Zhonghua Wu and Timothy Riddiough - Bank Line of Credit, REIT Investment and Bank Relationship - School of Business University of Wisconsin-Madison- April 1, 2005 – p7.

### **Websites**

1-www.heritage.org, Retrieved 7-5-2019. Edited

2- [www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx](http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/01/weodata/index.aspx)

3- [www.ar.tradingeconomics.com/south-africa/government](http://www.ar.tradingeconomics.com/south-africa/government)

4- <https://www.researchgate.net/publication/287431133Factors>

### **Report:**

1- World Bank – Data Indicator (2002-2008)

2- Source: South African Reserve Bank – Annual Report - Bank Supervision Annual Report- 2002/2018

3– International Monetary Fund, IMF eLibrary Data, May (2013 )